مظاهر الفساد

في بعض مؤسسات الدولة العراقية :

السياقات والعوامل وسبل تجاوزها

دراسة سوسيولوجية

Corruption Phenomena of some Iraqi Institutions :

Contexts, Factors and ways to Getting over them

Sociological study

كلمة المفتاح : مظاهر الفساد الإداري

الأستاذ المساعد الدكتور

خليفة إبراهيم عودة

كلية القانون والعلوم السياسية / جامعة ديالى

ASSISTANT PROFESSOR

Dr. Khalifah Ibrahim A'wdah

College of Law & Political Sciences

E-mail: dr.khalifa10@yahoo.com

ملخص الدراسة

تعد ظاهرة الفساد الإداري من الظواهر الخطيرة التي تواجه البلدان وعلى الأخص منها الدول النامية، حيث أخذت تتغلغل في جسم مجتمعاتها وما تسببه من شلل في عملية البناء والتنمية الاقتصادية التي تنطوي على تدمير الاقتصاد والقدرة المالية والإدارية، وبالتالي عجز الدولة على مواجهة التحديثات الخاصة بالإعمار وبناء البنية التحتية اللازمة لنموها. لذا فظاهرة الفساد الإداري أصبحت أشبه بالوباء الخطير الذي يهدد جميع المؤسسات العامة و الخاصة وفي جميع دول العالم، لذلك يحاول الباحث تشخيص هذه الظاهرة والتعرف على أسبابها والحد من انتشارها وذلك من خلال تحديد مدى العلاقة بين تدني مستوى المعيشة للموظف وانتشار ظاهرة الفساد الإداري، وكذلك تحديد مدى العلاقة بين عدم تفعيل القوانين والعقوبات الرادعة وانتشار ظاهرة الفساد الإداري.

فقد تناولت الدراسة جانبين نظري وميداني تناولنا في الجانب النظري أهم الدراسات السابقة عن الفساد الإداري وكذلك وضع إطار فكري وفلسفي للفساد الإداري.

لقد اقتصرت هذه الدراسة على تناول مفهوم الفساد الإداري وأسبابه وآثاره السلبية على الفرد والمجتمع ومؤسسات الدولة في محافظة ديالى للمدة من عام ٢٠١١ حتى عام ٢٠١٣ في جانبها الميداني، حيث اقتصرت العينة موضوع البحث على ثلاثة قطاعات تعد من أهم القطاعات التي تكون على تماس مباشر في حياة المواطنين في العراق وهي : التربية – الكهرباء – المجالس المحلية، لإجراء الدراسة الميدانية وذلك نظرا الى حدود الوقت والتكلفة، وقد تمت الدراسة في حدود البيانات التي أتيحت للباحث في الجهات محل التطبيق.

وقد توصلت الدراسة إلى نتائج مهمة كان من أهمها :

١- عدم تفعيل القوانين الرادعة والتي تطبق على الموظف سواء كان كبيراً أو صغيراً على حد سواء.

٢- عدم وجود نظام محدد وموحد لاختيار وتعيين وترقية العاملين في المؤسسات وحسب الكفاءة العلمية والعملية المطلوبة.

٣- التساهل مع بعض الفاسدين والتستر عليهم والتغاضي عن انحرافاتهم وممارساتهم الفاسدة، وضعف الإجراءات المتخذة بحق الذين تثبت أدانتهم بتهم الفساد ساعد على زيادة عدد الذين يمارسون الفساد.

٤- عدم إدراك مستوى وخطورة الفساد وأبعاده، وهذا يتوضح من انخفاض مستوى الوعي الثقـافي والاجتماعي التي توضح هذه المخاطر.

وبعد إبراز نتائج الدراسة أوردنا توصيات نذكر من أهمها ما يأتي :

١-ضرورة تجريم الفساد وبكافة صوره وأشكاله المختلفة في المؤسسات من خلال وضع عقوبات رادعة تحد من هذه الظاهرة الخطيرة .

٢-العمل على استرداد الأموال التي حصل عليها الفاسدون من خلال ممارساتهم الفاسدة وبكل الطرق الممكنة.

٣-الحد من البيروقراطية المعقدة والروتين، والحد من العراقيل وتبسيط الاجراءات وعلى كافة المستويات التي تخص عمل مؤسسات الدولة.

المقدمـــة

إن الحديث عن الفساد لا يخص مجتمعاً بعينه أو دولة بذاتها؛ وإنما هو ظاهرة عالمية تشكو منها جميع الدول ، لما له من خطر على الأمن الاجتماعي والنمو الاقتصادي والأداء الإداري. ومن هنا حازت هذه الظاهرة على اهتمام كل المجتمعات وكل الدول وتعالت النداءات التي أدانتها والحد من انتشارها ووضع الصيغ الملائمة لذلك(١).

وظاهرة الفساد الإداري لا تقتصر في تداعياتها على ما تفرزه من سلبيات على قطاع معين من المجتمع، وإنما تمتد أثارها الى أفراد المجتمع وقطاعاته كافة ، ذلك لما لها من تأثير مباشر على اقتصاد الدولة باعتبارها تعرقل عجلة التنمية الاقتصادية، فضلاً عن كونها تؤدي إلى اختلال التركيبة الاجتماعية للمجتمع، كما أنها تعمل على اعتياد الأفراد لسلوكيات يلفظها كل مجتمع ينشد المحافظة على ما بني عليه من قيم ومباديء، كذلك فالفساد يؤثر على الحياة السياسية ، اذ تختل قواعد اللعبة السياسية وتبرز أنظمة وهيئات معتمدة على سيطرة رأس المال والرشوة، هذا وعلى إثر الانفتاح العالمي وتلاشي الحدود بين الدول ظهر ما يعرف بظاهرة (عولمة الفساد) لينطبق بذلك الفساد عابراً حدود الدول من خلال جرائم منظمة ترتكب ليس بواسطة فرد واحد، بل من خلال مجموعة منظمة من الأفراد تدعمهم مؤسسات تتعدد جنسياتها ويستحيل بذلك تحديد هوية أو جنسية محددة لهذه الظاهرة(٢).

ومن ثم يمكن القول إنّ ظاهرة الفساد الإداري من الظواهر الخطيرة التي تواجه البلدان وعلى الأخص الدول النامية اذ أخذت تتغلغل في جسم مجتمعاتها بدءاً بالأمن وما تبعه من شلل في عملية البناء والتنمية الاقتصادية والتي تنطوي على تدمير الاقتصاد والقدرة المالية والإدارية وبالتالى عجز الدولة على مواجهة التحديثات الخاصة بالإعمار وبناء البنية التحتية اللازمة لنموها(٣).

إن الفساد ينجم عنه الخراب والدمار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي إن لم يكن عاجلاً فآجلاً ويصبح بمثابة أسلاك شائكة تعيق المواطن أينما كان ويصبح ظاهرة للعيان في المعاملات والإنجازات وبكل القطاعات[٤]. انطلاقاً مما سبق

فإن ظاهرة الفساد الإداري أصبحت أشبه بالوباء الخطير الذى يهدد جميع المؤسسات عامة أو خاصة وفى جميع دول العالم، ولذلك يحاول الباحث تشخيص هذه الظاهرة والتعرف على أسبابها والحد من انتشارها وذلك من خلال تحديد مدى العلاقة بين تدني مستوى المعيشة للموظف وانتشار ظاهرة الفساد الإداري، وكذلك تحديد مدى العلاقة بين عدم تفعيل القوانين والعقوبات الرادعة وانتشار ظاهرة الفساد الإداري.

ان هذه الدراسة تتناول موضوع الفساد الإداري في خمسة مباحث تضمن المبحث الأول: الإطار العام للبحث ، أما المبحث الثانى فقد استعرض أهم الدراسات السابقة في الفساد الإداري، والمبحث الثالث بحث الإطار الفكري

والفلسفي للفساد الإداري وأما المبحث الرابع فقد تمَّ تخصيصه للدراسة الميدانية، والتحليل الإحصائي لفروض البحث، والمبحث الخامس فقد استعرض نتائج الدراسة وتوصياتها.

المبحث الأول

الإطار العام للدراسة

(١) مشكلة الدراسة:

إن تفشى ظاهرة الفساد الإداري يؤدي إلى حالة من الارتباك المجتمعي وعدم الثقة في جميع القطاعات المختلفة ، ومن ثَمّ خلق آثار اقتصادية واجتماعية سلبية تساعد على تدني مستوى المعيشة للمواطنين.

وبذلك تتمثل مشكلة الدراسة في إشكالية مفادها إلى أي مدى يؤثر تدني مستوى المعيشة الذى يعيشه الموظف العامل في المؤسسات موضع الدراسة على انتشار ظاهرة الفساد الإداري وما إذا كان للقوانين دور في مكافحة الفساد أم أن عدم تفعيلها له دور في انتشار الفساد الإداري؟ من جانب الموظف في المؤسسة التي يعمل فيها؟

ويمكن الوقوف على مشكلة الدراسة بالاستناد إلى مجموعة من التساؤلات يمكن تبيانها كالآتي :

١- ما الفساد الإداري ؟

٢- ما الأسباب الحقيقية التي تساعد الموظف على أن يرتكب فساداً إدارياً في المؤسسة التي يعمل بها في المجتمع ؟

٣-ما الآثار السلبية للفساد ؟

٤- ما علاقة مستوى تدني المعيشة بالنسبة للموظف الذى يعمل في المؤسسات موضع البحث وانتشار ظاهرة الفساد الإداري ؟

٥- ما علاقة عدم تفعيل القوانين والعقوبات التأديبية بانتشار ظاهرة الفساد الإداري في المؤسسات موضع البحث ؟

٦- ما طبيعة واتجاه العلاقة بين مستوى تدني المعيشة وعدم تفعيل القوانين والعقوبات بانتشار ظاهرة الفساد الإداري في المؤسسات موضع البحث ؟

٧- كيف يمكن الحد من مشكلة تفشي ظاهرة الفساد الإداري في المؤسسات موضوع البحث؟

(٢) أهمية الدراسة:

١- تتمثل أهمية الدراسة على المستوى العلمي بوصفه سيناقش ظاهرة الفساد الإداري، وهى ظاهرة عالمية شديدة الانتشار ذات جذور عميقة تأخذ أبعاداً واسعة تتداخل فيها عوامل مختلفة، لا يكاد يخلو مجتمع أو نظام سياسي منها. اذ إن خطورتها وشموليتها تختلف من مجتمع إلى آخر حسب الأوضاع والأنظمة المسيطرة في المجتمع.

٢- تكتسب هذه الدراسة أيضاً أهمية كبيرة من خلال تقديمها لظاهرة الفساد الإداري في قطاعات معينة من أهم القطاعات في العراق وهي قطاعات التربية والكهرباء والمجالس المحلية لما لهذا الموضوع من أهمية وضرورة لا يمكن لمؤسساتنا اليوم أن تتجاهل هذه الظاهرة، وانعكاساتها السلبية الخطيرة على الاستقرار السياسي والاقتصادي الذى تفتقر إليه

غالبية مجتمعات الدول النامية وبالأخص العراق ، وكذلك تأثيرها الخطير والكبير على أداء العاملين في جميع أجهزة الدولة من جهة وعلى رضا المواطنين من جهة أخرى.

٣- حاجة المؤسسات الخدمية إلى اقتناع القيادات بضرورة تبني برامج إدارية وتنموية للحد من ظاهرة الفساد الإداري لديها وكذلك إلى تغيير الثقافة التنظيمية المسيطرة على المؤسسة للحد من ظاهرة الفساد الإداري فيها.

٤- تقديم عدد من المقترحات والتوصيات التي تسهم في ولاء وانتماء الموظفين للمؤسسة التي يعملون بها ، وكذلك للحد من انتشار الفساد الإداري ومكافحته من خلال وضع رؤية مستقبلية لمكافحته.

(٣) أهداف الدراسة:

يهدف هذا البحث إلى :

١-تقديم الإطار الفكري والفلسفي لظاهرة الفساد الإداري .

٢-إلقاء الضوء على الآثار السلبية له .

٣-توضيح علاقة الارتباط بين ظاهرة انتشار الفساد الإداري وتدني مستوى المعيشة للموظفين، وعدم تفعيل القوانين والعقوبات التأديبية بالمؤسسة.

٤- تقديم عدد من المقترحات التي يمكن أن تسهم في تعزيز جهود مكافحة ظاهرة الفساد الإداري من خلال وضع رؤية مستقبلية لمكافحته وتبني إستراتيجية جديدة.

(٤) فروض الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف البحث تمت صياغة الفروض التالية :

١-توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تدني المستوى المعيشي للموظفين وانتشار ظاهرة الفساد الإداري في المؤسسات موضوع البحث .

٢-توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين عدم تفعيل القوانين والعقوبات التأديبية للموظفين وانتشار ظاهرة الفساد الإداري في المؤسسات موضوع الدراسة .

(٥) حدود البحث:

تم تناول هذا البحث في إطار الحدود الآتية :

أ) تقتصر هذه الدراسة على تناول مفهوم الفساد الإداري وأسبابه وآثاره السلبية على الفرد في المؤسسات الحكومية في قطاعات التربية والكهرباء والمجالس المحلية خلال المدة من عام ٢٠١١م حتى عام ٢٠١٣م.

ب) تقتصر العينة موضوع البحث والدراسة الميدانية على ثلاثة قطاعات من أهم القطاعات في العراق وهي التربية والكهرباء والمجالس المحلية في محافظة ديالى لإجراء البحث وذلك نظراً الى حدود الوقت والتكلفة، وقد تمت الدراسة في حدود البيانات التي أتيحت للباحث في الجهات محل التطبيق.

(٦) منهجية الدراسة:

يمكن تناول منهجية الدراسة من خلال العناصر التالية :

أ- نوع ومصادر البيانات .

ب- أساليب جمع البيانات .

ج- مجتمع الدراسة وعينتها .

د- أساليب التحليل الإحصائي للدراسة .

أ) نوع ومصادر البيانات:

استخدم الباحث نوعين من البيانات في هذه الدراسة وهما البيانات الثانوية، والبيانات الأولية، ؛ إذ تم الحصول على البيانات الثانوية من خلال الدراسة والتحليل المكتبي مستنداً إلى المصادر العلمية المتمثلة في المراجع العربية والأجنبية المتخصصة في الفساد الإداري وعلاقته بمستوى تدني المعيشة، وكذلك البحوث العلمية والمؤتمرات والندوات مع العناية التامة بكل ما كتب أو نشر ويفيد موضوع الدراسة سواء من قريب أو بعيد.

والبيانات الأولية: تم الحصول عليها من خلال قيام الباحث بإعداد قوائم الاستقصاء وإجراء المقابلات الشخصية مع المستقصى منه.

ب) أساليب جمع البيانات:

اعتمد الباحث في جمع البيانات على قوائم الاستقصاء وذلك لجمع البيانات الأولية من مفردات عينة البحث بالمنظمات موضوع الدراسة، اذ قام الباحث باستخدام قوائم الاستقصاء كطريقة لجمع البيانات وتوزيع قائمة الاستقصاء على مفردات عينة البحث عن طريق المقابلات الشخصية مع جميع المفردات، وقد وجد الباحث استجابة عالية من مفردات العينة في الإدلاء بالإجابات واستيفاء القائمة.

ج) مجتمع وعينة الدراسة:

١- مجتمع الدراسة:

يشتمل مجتمع الدراسة على جميع العاملين بقطاعات التربية، والكهرباء والمجالس المحلية بمحافظة ديالي.

٢- عينة الدراسة:

وقد تم اختيار عينة الدراسة من العاملين بمديرية التربية ومديرية الكهرباء والمجالس المحلية بمحافظة ديالي، وقد تم الحصول على عدد المفردات هذه من القسم القانوني بمديرية التربية والكهرباء والطاقة والمجالس المحلية وهم من أهم المفردات التي ثبت عليهم فساد إداري وتم التحقيق معهم وإدراجهم في سجلات المديرية، حيث كانت نتيجة التحقيقات هي حصول الموظف الذى ارتكب فساداً إدارياً إما على لفت نظر، وآخر تم نقله من مكان عمله إلى مكان آخر داخل المديرية أو الحصول على ثلاثة أو أربعة أيام قطع راتب.. إلى غير ذلك ولم تكن هناك أساليب وأسانيد قانونية رادعة للموظف الذى ارتكب الفساد الإداري تم تنفيذها. بل جميعها كانت أحكام هشة ينقصها الحسم والحزم لمنع ذلك مستقبلاً.

وبالتالي عينة الدراسة هي عينة قصدية نمطية توافرت فيهم خصائص الدراسة وهى الأكثر ملاءمةً للقيام بهذه الدراسة:

عينة الدراسة من مديرية التربية بمحافظة ديالى[٥]	١١٠ مفردة
عينة الدراسة من مديرية الكهرباء بمحافظة ديالى[٦]	٤٥ مفردة
عينة البحث من المجالس المحلية بمحافظة ديالى[٧]	٤٢ مفردة

د) أساليب التحليل الإحصائي للدراسة:

حلّلت البيانات التي تم الحصول عليها من مفردات العينة باستخدام مجموعة من الأساليب والمؤشرات الإحصائية التي تتفق مع أهداف الدراسة وفروضها وتخدم أغراض

التحليل المتعدد التي تتطلبها طبيعة البحث وذلك من خلال استخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS 19) وقد تمثل هذه الأساليب في الآتي :

١- الأدوات الإحصائية الوصفية:

الوسط الحسابى والانحراف المعياري، ومعامل الاختلاف، كأساليب إحصائية وصفية تساعد على عرض البيانات في صورة أكثر وضوحاً وأسرع فهماً واستيعاباً ، وذلك لتحديد العلاقة بين انتشار ظاهرة الفساد الإداري ومستوى تدني الحياة المعيشية في المنظمات التعليمية موضوع الدراسة، وكذلك عدم تفعيل القوانين والعقوبات التأديبية للموظف الذى يرتكب فساداً إدارياً.

٢- معامل الثبات (ألفا كرونباخ) والصدق:

وذلك لتحديد درجة ثبات قائمة الاستقصاء ومدى الاعتماد عليها.

٣- اختبار معامل الارتباط سبيرمان:

وذلك لتحديد قوة الارتباط بين انتشار ظاهرة الفساد الإداري وتدني مستوى الحياة المعيشية للموظفين وكذلك عدم تفعيل القوانين والعقوبات التأديبية.

٤- معامل الانحدار البسيط:

لدراسة أثر العلاقة بين الفساد الإداري وتدني مستوى المعيشة للموظف وعدم تفعيل القوانين والعقوبات التأديبية.

٥- معامل التحديد:

لتفسير التغيرات التي تحدث في ظاهرة الفساد الإداري وأثره على تدني مستوى المعيشة وعدم تفعيل القوانين والعقوبات التأديبية.

المبحث الثانى

الدراسات السابقة في مجال الفساد الإداري

مقدمة:

تعرض الدراسة أهم آراء الباحثين والكتاب في مجال الفساد الإداري وعلاقته بمستوى تدني المعيشة كذلك علاقته بعدم تفعيل القوانين والعقوبات التأديبية :

أولاً: الدراسات العربية:

(١) دراسة (محمد على سعد، ٢٠١٣)(٨):

هدفت الدراسة إلى تشخيص ظاهرة الفساد الإداري والتعرف على مفهومها وأسبابها وأثارها وتحليل الدور الحيوي الذى تلعبه مبادىء وآليات الحوكمة في مكافحة الفساد ورصد المشاكل والمعوقات الناجمة عن عدم تطبيق مبادىء وآليات الحوكمة.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة :

- غياب آليات ومعايير الشفافية والمساءلة العامة.

- ضعف الوعى العام بأهمية الشفافية والمساءلة العامة وانتشار الاعتقاد السائد بين المواطنين بعدم حقهم في الحصول على المعلومات والبيانات .

– عدم وجود إطار قانوني وتشريعي يضمن الالتزام بتطبيق معايير الشفافية والمساءلة العامة.

(٢) دراسة (صفوت مصطفى محمد ، ٢٠١٣)(٩):

هدفت الدراسة إلى وضع مفهوم محدد للفساد في الوحدات الإدارية الحكومية ودراسة وتحليل الأنواع المختلفة للفساد في هذه الوحدات مع بيان وتفسير الأسباب والدوافع التي تؤدى إلى الفساد في الوحدات الحكومية والآثار المترتبة عليه وأكثر المناطق شيوعاً والتي ينتشر فيها الفساد أكثر من غيرها في هذه الوحدات مع تطوير نظم الرقابة الداخلية في الوحدات الإدارية الحكومية بهدف رفع كفاءتها وفعاليتها وتدعيمها للحد من الفساد في هذه الوحدات.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة:

– يتواجد الفساد في وحدات القطاع الحكومي بصورة أكبر منها مقارنة مع الوحدات الأخرى في باقى قطاعات الاقتصاد القومي نظراً للطبيعة الخاصة التي يتميز بها هذا القطاع.

– إن السبب الرئيس لحدوث الفساد في الوحدات الإدارية الحكومية يتمثل في قصور نظم الرقابة الداخلية في هذه الوحدات وعدم فعاليتها.

(٣) دراسة (عبدالله الحسيني السعيد السنباطي ، ٢٠١٣)(١٠):

هدفت الدراسة إلى توضيح دور المنظمات الدولية في مكافحة الفساد مع عرض تحليلي لبعض مظاهر الفساد المالي والإداري ومشكلاته مع تركيز الضوء على الوضع الحالى للفساد بمصر وترتيب مصر والدول العربية بهذه المؤشرات مع صياغة ابتكارات واستراتيجيات تطوير المنظمات وآليات متنوعة يمكن من خلالها الوصول لتطبيق حوكمة الشركات، والتغلب على الفساد المالي والإداري.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة :

– يؤدي الفساد الإداري إلى إساءة توزيع الدخل والثروة من خلال استغلال أصحاب السلطة والنفوذ لمواقعهم ومناصبهم المميزة في مختلف المنظمات والهيئات العامة بالدولة مما يؤدي إلى التقليل من كفاءة الاقتصاد ونموه.

– إن من أهم الأسباب التي تؤدى للفساد بمصر هو غياب الضمير الأخلاقي وكذلك ضعف الأداء الرقابي.

(٤) دراسة (عقوب بن راشد العديم، ٢٠١١)[١١]:

هدفت الدراسة إلى التعرف على دوافع الموظفين لإتباع مسالك الفساد أثناء تأدية أعمالهم، والتعرف على العلاقة بين الخصائص الشخصية للموظفين في الأجهزة الحكومية ومفهوم الفساد من جهة وبين العوامل التي تدفع للفساد من جهة أخرى.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة :

– إن القيم الشخصية التي يكون منبعها قيم الشخصية للموظف لها دور في ظهور الفساد الإداري والتي من أهمها الحرص على المعاملات الشخصية والنظر للمصالح الشخصية ومساعدة الآخرين ولو على حساب العمل.

– تسهم العلاقات العامة مع الموظفين والعلاقات القبلية في ظهور الفساد الإداري .

– تسهم الدوافع المادية والإدارية والتنظيمية والدينية على ظهور الفساد الإداري .

(٥) دراسة (صالح بن رحيل بن رشود العنزى، ٢٠١٢)[١٢]:

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور أخلاقيات الموظف العام وسلوكه في العمل الإداري للحد من انتشار الفساد الإداري، والإحاطة بظاهرة الفساد الإداري ومكافحته، ومزيد من

التأصيل لمفهوم الشفافية، والتحديات التي يجب على المؤسسات مواجهتها والوقوف على جهود المملكة العربية السعودية في سعيها لتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد الإداري .

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة :

– من أسباب الفساد الإداري في السعودية هو استغلال المنصب العام لتحقيق مصالح شخصية، وغياب الرقابة المستمرة، وعدم تقديم إقرارات الذمة المالية والمحاباة واستغلال

النفوذ، مما ترتب عليها أسرار خطيرة ومدمرة أهمها زعزعة الثقة في نزاهة الحكم، ضعف قيم الانتماء للوطن، انتشار الجريمة والانحراف والرغبة في الثراء السريع وشيوع ثقافة الخطر. مما أدى إلى قيام السعودية باستخدام مسألة تعزيز الشفافية لمكافحة الفساد الإداري وكذلك تفعيل العلاقات مع منظمات المجتمع المدني.

(٦) دراسة (محمود محمد عطيه معابره، ٢٠١٠)[١٣]:

هدفت الدراسة إلى بيان حقيقة ظاهرة الفساد الإداري وأسباب ظهورها، وإظهار نظرة القيم الدينية والاجتماعية للفساد الإداري وعالميته، وعرض موقف التشريع الأردني من الفساد الإداري وقدرته على علاجه وذلك من خلال التجربة الأردنية في ذلك، والاسهام في معالجة الفساد الإداري بعرض الوسائل العلاجية في الشريعة الإسلامية، والاسهام في تطوير العمل الإداري وتحقيق العدل والنظام فيه.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة :

– إن الفساد في الاصطلاح الشرعي : (هو كل المعاصي والمخالفات لأحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها، والعمل بها).

– تقسم أنواع الانحرافات في الفساد الإداري إلى ثلاث مجموعات هي الانحرافات التنظيمية، والسلوكية، والجنائية، وعقوبة هذه الانحرافات بجميع صورها في الشريعة الإسلامية عقوبة تعزيرية، ما لم يترتب عليه أفعالٌ تستوجب حداً أو قصاصاً.

– إن الإسلام عمل على علاج الفساد الإداري من خلال الاعتماد على أربعة مرتكزات هي السلطة الحاكمة، والقائد الإداري، والرقابة والتنظيم الإداري.

– ويعد ضعف الوازع الديني لدى الموظف من أهم أسباب حدوث الفساد الإداري.

(٧) دراسة (عبدالقادر جبريل فرج جبريل، ٢٠٠٧)[١٤]:

هدفت الدراسة إلى معرفة ظاهرة الفساد الإداري وبحث أسبابها ووسائل وطرق علاجها والحد منها باعتبار أن الفساد من أخطر الظواهر على المجتمعات وبيان مدى أثر الفساد على التقدم وعجلة التنمية والإدارة.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة :

– عرقلة مسيرة التنمية وخلق أزمة اقتصادية، وفساد المجتمع وتحوله إلى مجتمع هش يفتقد المبادئ، وإضرار المال العام.

– زيادة الفقر والجريمة والتفاوت الطبقي والاجتماعي .

– تشويه سمعة الدولة، وزعزعة ثقة المواطن بالنظام.

– عدم وجود إدارة وتنمية وديمقراطية وحرية في النظام الذى يوجد فيه الفساد.

– هجرة أصحاب الكفاءات والعقول والعلماء خارج البلاد بسبب الإحباط والشعور بالغبن مما يؤدي إلى ضعف إحساس المواطن بالمواطنة والانتماء إلى البلد.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

(١) دراسة (Abbink Klaus Slaff, 2004)[١٥]:

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر العمليات والسياسات التنظيمية والإدارية التي تسهم في تقليص الفساد من خلال عمليات نقل أو تدوير الموظفين حيث يتم نقل الموظفين من موقع لآخر بشكل منتظم كإجراء احترازى ضد الفساد.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة :

– تدني قابلية المؤسسات الخدمية على دفع الرشاوي.

– تدني نزعة موظفين الإدارة العامة إلى الانقياد لدافع الرشوة.

(٢) دراسة (Wilson John k. & Richard Damania, 2005)[١٦]:

هدفت الدراسة إلى البحث عن العلاقة بين الفساد والمنافسة السياسية. وقد قام الباحثان بتحليل العلاقة بين المنافسة السياسية والإفرازات السياسية إلى جانب تحديد الجوانب الإيجابية والسلبية للتنافس السياسي.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة :

– أن التنافس السياسي قد يؤدي إلى تحقيق تحسين في الأداء السياسي ولكنه لا يمكنه القضاء على الفساد في كافة المستويات الحكومية .

– استعداد بعض صانعي السياسة للمتاجرة بالمصالح الاجتماعية ورفاهية المواطنين من خلال التلاعب في السياسات شريطة الحصول على مكافآت مجزية .

(٣) دراسة (Gillian Dell, 2005)[١٧]:

هدفت الدراسة إلى التعرف على الفساد ومخاطره الاجتماعية والاقتصادية، والوقوف على اتفاقية محاربة الفساد المتوقعة بين الدول الأمريكية والتأكيد على مشاركة المجتمع المدني في تفعيل تلك الاتفاقيات فضلاً عن الوقوف على التحديات التي تواجه تفعيل تلك الاتفاقيات بدءاً من التوقيع والمصادقة عليها حتى تضمينها في القوانين الوطنية وتطبيقاتها.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة :

– السرية التامة وعدم الشفافية يشكلان التحدي المستمر لمكافحة الفساد.

– نشر الوعى بين المجتمع المدني بأخطاء الفساد السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين المواطنين.

(٤) دراسة (Clark George & XU Linxin, 2004)[١٨]:

هدفت الدراسة إلى التعرف على خواص القطاعات الخدمية التي تتلقى الرشاوي ثم المؤسسات التي تقوم بدفعها وطريقة تأثيرها على تفشي الفساد في ذلك القطاع ، وقد تم إجراء الدراسة على ٢٠٠٠ شركة في إحدى وعشرين دولة من دول شرق أوربا وآسيا الوسطى .

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة :

– نقل الرشاوي والفساد في الدول التي تتمتع بقدرات عالية ومنافسة في القطاع الخدمي عن تلك التي يقل فيها مستوى التنافس.

– بوسع الدول التقليل من الفساد من خلال العمل على رفع مستوى الرقابة.

التعقيب على الدراسات السابقة:

بالنظر الى الدراسات العربية والأجنبية نلحظ أن جميعها تناولت موضوع الفساد الإداري وأثاره الاقتصادية ولكن :

١–لم تتطرق الدراسات السابقة لتقديم إطار شامل لمعالجة الفساد الإداري.

٢–لم توضح علاقة الفساد الإداري بتدني مستوى المعيشة للموظفين العاملين بالمؤسسات، وكذلك علاقة الفساد الإداري بعدم تفعيل القوانين والعقوبات التأديبية التي يجب تطبيقها على كل من يرتكب أخطاء في عمله ويعتبر فساداً إدارياً.

وهذا ما ستتناوله الدراسة في تحديد مدى تأثير تدني مستوى المعيشة ، وكذلك عدم تفعيل القوانين والعقوبات التأديبية على الموظف في انتشار الفساد الإداري في المنظمة التي يعمل بها.

المبحث الثالث

الإطار الفكري والفلسفي للفساد الإداري

يتناول هذا المبحث ما يلي:

أولاً: تعريف الفساد الإداري.

ثانياً: أسباب الفساد الإداري.

ثالثاً: أنواع الفساد الإداري.

رابعاً: الآثار الاقتصادية والسياسية للفساد الإداري.

خامساً: الأثار والاقتصادية والسياسية للفساد الإداري.

سادساً: الفساد الإداري في العراق قبل ١٩٩٠.

أولاً: تعريف الفساد الإداري:

إن الفساد مصطلح يتضمن معاني عديدة في طياته، وبالتالي ليس في السهل صياغة تعريف شامل ودقيق لمفهوم الفساد الإداري، فهو ظاهرة اقتصادية واجتماعية وقانونية وسياسية، فالفساد موجود في كافة القطاعات الحكومية منها والخاصة ، فهو موجود في أى تنظيم يكون فيه للشخص قوة مسيطرة أو قوة احتكار على سلعة أو خدمة أو صاحب قرار وتكون هناك حرية الأفراد الذين يستلمون الخدمة أو السلعة ، أو تمرير القرار لفئة دون الأخرى، لذلك تعددت وجهات النظر حول تحديد مفهوم الفساد الإداري.

وهذا الاختلاف طبيعي كنتيجة لاختلاف المدارس الفلسفية التي ينتمى إليها هؤلاء الباحثون. وبالرجوع إلى هذه الدراسات التي جاءت لتعريف الفساد نذكر منها ما يلي :

١-تعريف (أحمد هاشم الصقال): الفساد الإداري من الناحية الأخلاقية هو : سلوك منحرف عن القيم الأخلاقية والدينية يستهدف تحقيق منافع ذاتية بطريقة غير شرعية وبدون وجه حق[١٩].

والفساد الإداري من الناحية الوظيفية هو : ممارسة غير أمينة للصلاحيات الممنوحة للموظف في الجهاز الإداري.

٢-تعريف (Arnold & Michal) الفساد الإداري هو سلوك الموظف العام عندما ينحرف عن المعايير المتفق عليها لتحقيق أهداف وغايات خاصة[٢٠] .

٣-تعريف (المنظمة الدولية للشفافية) : عرفت الفساد الإداري بأنه إساءة السلطة التي أوتمن عليها الشخص لتحقيق مصالح شخصية وهو التعريف نفسه الذى أوردته هيئة الأمم المتحدة "أن الفساد هو سوء استعمال السلطة للحصول على مكاسب شخصية مع الإضرار بالمصلحة العامة"[٢١].

٤-وقد عرف (البنك الدولي) الفساد : بإنه سوء استغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة[٢٢].

٥-وقد عرفه (عصام الدين موسى) : الفساد الإداري هو السلوك الذى يمارسه المسؤولون في القطاع العام أو الخاص سواء كانوا سياسيين أو موظفين مدنيين بهدف إثراء أنفسهم أو أقربائهم بصورة غير قانونية ومن خلال إساءة استخدام السلطة الممنوحة لهم[٢٣].

٦-وقد عرفه (عبدالله الحسيني) : الفساد هو إحداث تغيير في الشكل والمحتوى بالمؤسسات العامة أو الخاصة يؤدي إلى إفسادها إدارياً أو مالياً أو يغير في أخلاقيات أحكام أو تقارير تضر بالآخرين[٢٤].

٧-وقد عرفه (محسن عبده الكتبي) : الفساد الإداري هو سلوك معيب يتضمن مجموعة من المخالفات من أهمها المخالفات التنظيمية التي تتمثل في الإمتناع عن أداء واجبات الوظيفة أو إفشاء أسرار العمل، كذلك فهو ينطوي على مخالفات سلوكية تتبلور في عدم المحافظة على كرامة الوظيفة، كما أنه يتضمن مخالفات مالية مثل مخالفة القواعد واللوائح المالية أو الإهمال والتقصير الذى يترتب عليه ضياع حق مالي للمنظمة، وهناك أيضاً المخالفات الجنائية مثل الرشوة والتزوير والاختلاس والإهمال المؤدي الى ضرر جسيم وما إلى ذلك، ويترتب على كل المخالفات السابقة عدم تحقيق الجهاز الإداري للدولة لأهدافه بالدرجة المرجوة[٢٥].

نجد أن جميع التعريفات السابقة اتفقت في الهدف من الفساد ولكن الوسيلة لتحقيق الفساد اختلفت وفقاً لاختلاف وجهات النظر لموضوع الفساد، كون الفساد الإداري يسبق الفساد المالي وهو نتيجة حتمية له.

إذاً بناءاً على ما سبق تعرف الدراسة الفساد الإداري على أنه :

سلوك الموظف السلبي وغير الأخلاقي والخارج عن القانون واللوائح والتعليمات الخاصة بالمؤسسة والمتعلقة بأدائه عمله، وذلك لتحقيق مآرب شخصية على حساب المصلحة العامة وذلك من خلال استخدام أساليب سرية تتسم بالغش والخداع القانوني والاجتماعي، والذي يضر في النهاية بالمصالح الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع وأفراده.

ثانياً: أسباب الفساد الإداري:

يمكن تحديد أسباب الفساد الإداري كما يرى[٢٦]،[٢٧]،[٢٨]،[٢٩]،[٣٠]، وذلك كما يلي :

١-الرغبة في الحصول على منافع غير مشروعة .

٢-محاولة التهرب من الواجبات المفروضة .

٣-أسباب سياسية : ويقصد بها غياب الحريات والنظام الديمقراطي، ضمن مؤسسات المجتمع المدني، وضعف الإعلام والرقابة.

٤-أسباب اقتصادية : الأوضاع الاقتصادية المتردية والمحفزة لسلوك الفساد وكذلك ارتفاع تكاليف المعيشة.

٥-أساليب إدارية وتنظيمية : وتتمثل في الإجراءات المعقدة (البيروقراطية) وغموض التشريعات وتعددها أو عدم العمل بها، وضمن المؤسسة لعدم اعتمادها على الكفاءات الجيدة في كافة الجوانب الإدارية.

٦-أسباب اجتماعية : متمثلة في الحروب وأثارها ونتائجها في المجتمع والتدخلات الخارجية، والطائفية والعشائرية والمحسوبيات والقلق الناجم من عدم الاستقرار من الأوضاع والتخوف من المجهول القادم .. مما يجعل القيام بجمع المال بأية وسيلة لمواجهة هذا المستقبل المجهول والغامض.

ثالثاً: أنواع الفساد الإداري:

يرى[٣١]،[٣٢]،[٣٣]،[٣٤]،[٣٥]،[٣٦]،[٣٧]، أن الفساد الإداري يمكن تصنيفه إلى الأنواع التالية:

أ- ينقسم الفساد من حيث طبيعة القطاع الذى يحدث فيها الفساد إلى:

(١) الفساد السياسي : وتتمثل في الانحراف عن النهج المحدد لأدبيات التكتل أو الحزب أو المنظمة السياسية نتيجة الشعور بالأزلية أو لكونه الأوحد أو الأعظم أو المنظر، أو بيع المبادئ الموضوعة في أدبيات المنظمة للكتل الدولية أو الاقتصادية القومية لسبب أو أكثر كالخيانة والتواطؤ والتغلغل والإذعان والجهل والضغط، وغيرها.

(٢) الفساد الإداري : ويتعلق بمظاهر الفساد والانحراف الإداري أو الوظيفي من خلال المؤسسة والتي تصدر من الموظف العام أثناء تأدية العمل بمخالفة التشريع القانونى وضوابط القيم الفردية، أي استغلال موظفى الدولة لمواقعهم وصلاحيتهم للحصول على مكاسب ومنافع بطرق غير مشروعة.

(٣) الفساد المالي ومظاهرة : ويتمثل في الانحرافات المالية ومخالفة الأحكام والقواعد المعتمدة حالياً في تنظيمات الدولة (إدارياً) ومؤسساتها مع مخالفة ضوابط وتعليمات الرقابة المالية.

(٤) الفساد الأخلاقى: ويتمثل بالانحرافات الأخلاقية وسلوك الفرد وتصرفاته غير المنضبطة بدين أو تقاليد أو عرف اجتماعي مقبول.

ب- ينقسم الفساد من حيث حجم الفساد إلى:

(١) الفساد الصغير : هو الفساد المتعلق بأداء الوظائف والخدمات الروتينية ويمارس من قبل فرد واحد دون التنسيق مع الآخرين، وقد يكون الهدف منه التعجيل في إنهاء الإجراءات المعقدة، فقد يعهد الموظف إلى وضع العراقيل أمام المواطنين عن طريق خلق عقبات روتينية للحث على تقديم الرشاوي.

(٢) الفساد الكبير : هو الفساد الذى يقوم به كبار المسؤولين كرؤساء الدول والحكومات والوزراء ومن في حكمهم، هدفه تحقيق المصالح المادية والاجتماعية الكبيرة وليس مجرد رشوة صغيرة ، ويعتبر هذا النوع من أخطر أنواع الفساد الإداري والمالي ؛ لأنه يكلف الدولة مبالغ ضخمة حيث يرتبط بالصفات الكبرى في المقاولات وتجارة الأسلحة ويمكن أن يحدث الفساد الكبير على المستويين: السياسي والبيروقراطي.

ج- ينقسم الفساد من حيث نطاق الفساد إلى:

(١) الفساد المحلي : هو الذى ينتشر داخل البلد الواحد في منشآته الاقتصادية وضمن المناصب الصغيرة والمتوسطة مع شركات عالمية.

(٢) الفساد الدولي : هذا النوع من الفساد ويأخذ مدى واسعاً عالمياً حيث إنه يعبر حدود الدول وحتى القارات ضمن ما يطلق عليه (بالعولمة) بفتح الحدود والمعايير ببند البلاد وتحت مظلة ونظام الاقتصاد الحر.

د- ينقسم الفساد من حيث تنظيم الفساد إلى:

(١) الفساد المنظم : في ظل الفساد المنظم يكون أطراف الفساد محدداً، وكذلك والمبالغ المطلوب دفعها والنتيجة المرجوة من الفساد مؤكدة، حيث يعرف أصحاب المشروعات بوضوح من الذين يلزم رشوتهم، والمبالغ التي يتعين عليهم دفعها محددة، والطريقة التي يتم بها إتمام

العملية، والأهم من ذلك أن النتيجة التي يسعى إلى تحقيقها من وراء عملية الفساد مضمونة.

(٢) الفساد غير المنظم : هو على النقيض من النوع السابق، حيث قد يحتاج منظمو المشروعات إلى رشوة العديد من المسؤولين دون أن يتوفر لهم ضمان أكيد على أنهم لن يواجهوا بطلبات أخرى للرشوة، أو أنهم سيحصلون فعلياً على الغاية التي يسعون إليها سواء كانت تحقيق منفعة أو تفادي نفقة.

رابعاً: الآثار الاقتصادية والسياسية للفساد الإداري :

(أ) من أهم الآثار الاقتصادية من خلال مجموعة من الدراسات[٣٨]،[٣٩]،[٤٠]،[٤١]، ما يلي:

١- تدني كفاءة الاستثمار العام وإضعاف مستوى الجودة في البنية التحتية العامة.

٢- تراجع مؤشرات التنمية البشرية خاصة فيما يتعلق بمؤشرات التعليم والصحة.

٣- تردي حالة الدخل والثروة.

٤- هروب الأموال خارج البلد وما يتبعة من قلة فرص العمل وزيادة البطالة والفقر.

٥- ضياع أموال الدولة والتي كان من الأجدر استثمارها في مشاريع تخدم المواطنين.

(ب) أما تأثير الفساد على النواحي السياسية ما يلي[٤٢] :

١- يؤدي الفساد إلى إحلال المصالح الخاصة بدل المصالح العامة، وزيادة الصراعات والخلافات في جهاز الدولة بين الأحزاب المختلفة في سبيل تحقيق المصلحة الخاصة على المصلحة العامة.

٢- وكذلك تأثير الفساد على وسائل الإعلام المختلفة وتكيفها وضمن المتطلبات الخاصة للمستفيدين وجعل أجهزة الإعلام بعيدة عن دورها في التوعية ومحاربة الفساد.

خامساً: الفساد الإداري في العراق قبل ١٩٩٠:

يرى[٤٣]،[٤٤] أن مظاهر الفساد الإداري في العراق للمدة من ١٩٩٠، كما يلي :

لقد تحول الفساد في العراق خلال فترة النظام السابق من مجرد انحرافات شخصية إلى نظام متداخل في البناء المؤسسي للدولة له سياساته وآلياته بمعنى بنية مؤسسية متكاملة أي إيجاد غطاء للفساد من نص قانون أو لائحة أو قرار جمهوري من خلال مجموعة من السياسات تعكس تلك السياسات الممنهجة، ومن أهمها ما يلي :

السياسة الأولى: وجود سياسات ممنهجة لإفساد المؤسسات الأساسية في المجتمع وأفرادها مثل مجلس النواب، والمؤسسات الصحفية والإعلامية وأجهزة الأمن والمؤسسات القضائية وقيادات الجيش والنقابات العمالية والمهنية، وفيما يلي هذه المؤسسات:

مجلس النواب : حيث تم خرق النص الدستوري الخاص بلائحة قانون أعضاء المجلس والتي كانت تنص على حظر ممارسة أعضاء المجلس لأية نوع من التجارة أو المقايضة مع الحكومة وأجهزتها أثناء فترة العضوية، حيث عدلت إلى النص التالي: لا يجوز للعضو فور

إعلان انتخابه أن يشتري أو يستأجر شيئاً من أموال الدولة أو يؤجرها أو يبيعها شيئاً من أمواله أو يقايضها عليه أو أن يبرم مع الدولة عقداً بوصفه ملتزماً أو مورداً أو تعادلاً.

المؤسسات القضائية : حيث سمح لأول مرة في تاريخ القضاء بالتحاق ضباط الشرطة دون رتبة المقدم بسلك التحقيق القضائي وهو أولى مراحل السلك القضائى وقد أدت هذه السياسة المستمرة طول أكثر من ربع قرن إلى انضمام الآلاف من ضباط الشرطة إلى سلك القضاء بما أصبح عددهم يعادل ربع العاملين في هذه المؤسسة العريقة.

*إغراق المؤسسات القضائية وتورط بعض أعضائها في ممارسات غير قانونية وغير أخلاقية من نوع الوساطة والمحسوبية والتمييز بين المتقدمين في المسابقات لتعيين أبنائهم وأقربائهم في سلك القضاء وبالمقابل إهدار حقوق بعض المتقدمين المتفوقين الذين هم أكثر جدارة وكفاءة وكذلك سياسات الإعارة والانتداب للقضاة كمستشارين إلى الوزارات والهيئات والمصالح الحكومية مع إغداق مكافآت كبيرة شهرياً على القضاء المنتدبين مما جعل من الصعب تخليهم عن هذه الوظائف الثانوية مما أدى ببعض منهم التنازل والقبول بعلاقة ما مع الحكومة وقيادتها مما كان بمثابة تدمير كامل لهيئة القضاء ونزاهته.

المؤسسة الصحفية : لقد تحولت مهنة الصحافة في العراق من مهنة مقدسة شكَّلَ أصحابها لعقود طويلة ضمير هذا الوطن إلى مجرد مهنة لأصحاب المغانم وليس أدل على ذلك من إحصائية قدرت عدد المليونيرات الجدد من الصحفيين العاملين في المؤسسات الصحفية الحكومية والقومية وبعض الصحف المستقلة هذا على الرغم من ضآلة وضعف المرتبات في هذه المؤسسات:

*نظام التغطية الصحفية الراهنة أو ما يسمى المندوبين الدائمين والذي يقوم على تخصيص زميل محدد لتغطية إخبار عدد محدد من الوزارات أو الهيئات أو المصالح أو البنوك أو السينما أو الاتصالات .. إلى غير ذلك مما سهل على كثير من المسؤولين أو رجال الأعمال والبنوك مهمة إفساد بعض الصحفيين أو رشوتهم.

*السماح بالمزج بين العمل التحريري للصحفي والعمل الإعلاني مما يؤدي لتحول الصحفي إلى مجرد مندوب إعلانات يهتم بإرضاء صاحب الإعلان والذي عادة ما يكون مسؤولاً كبيراً في وزارة أو شركة أو بنك أو ... إلى غير ذلك حتى يحصل على العمولات الإعلانية حيث تحجب الإعلانات أو تمنح طبقاً لمواقف الجريدة وسياسات النشر فيها، ومن ثم يفقد العمل الصحفي الشفافية والنزاهة والتحقيق الصحفي سواء لكشف أخطائهم أو لإبراز إنجازاتهم.

قطاع الأمن والعدالة : هناك إحصائية تقدر عدد المحاضر المقيدة في أقسام الشرطة ومديريات الأمن وتبليغات القضاء طوال عقد التسعينات من ١٠ملايين إلى ١٥مليون محضر سنوياً ويتدرج بين التصنيفات القانونية المختلفة (إداري، جنح، جنايات، ...، إلخ) وتنظر المحاكم العراقية سنوياً في حوالى ٣ ملايين وفقاً لبيانات عام ١٩٩٨ ومجمل القضايا المعروضة أمام القضاء بكل فروعه تقارب ٣٠ مليون قضية ويقدر ما ينفقه أصحاب هذه البلاغات والنزاعات ما بين ٥٠ ديناراً عراقياً إلى ١٠٠دينار من أجل تسهيل الأمور وتحريك المنازعة أو تجميدها بحسب الأحوال وبذلك يكون لدينا حوالى من ٥٠٠ مليون إلى مليار دينار عراقي سنوياً تتفق مع صور ورشاوي وإكراميات على العنصر السابق الإشارة إليها.

السياسة الثانية: استمرار سياسات الافتقار للطبقات المحدودة الدخل خاصة الموظفين والعمال وغيرهم بما يدفع الجميع لقبول الإكراميات وهى النظير القانونى لمفهوم الرشوة،

حيث ضعف الرواتب والأجور وعدم تحديد حد أقصى للأجر، وعدم وجود ضوابط للمكافآت والبدلات والعمولات والحوافز والأرباح.

السياسة الثالثة : إفساد أجهزة الرقابة عبر توريط قيادتها وكوادرها الوسيطة في ممارسات فساد أو على الأقل عبر صلات القرابة ونظم اختيار قياداتها أو أعضائها العاملين من خلال الوساطة والمحسوبية.

السياسة الرابعة : سياسية التحايل القانونى عبر ما يسمى الصناديق الخاصة والوحدات ذات الطابع الخاص خارج نطاق الميزانية الحكومية الرسمية ، لا يراقب عليها الجهاز المركزي للإحصاء أو ديوان الرقابة المالية، تفرض رسوماً على الموظفين وتوزيع مكافآت على كبار المسؤولين.

السياسة الخامسة : سياسة فتح ثغرات واسعة للفساد المحمي من الدولة خاصة في القوانين الاقتصادية والضريبية وفي ظل غياب قانون تداول المعلومات : حيث إنَّ العقبات التشريعية في العراق تعرقل توافر المعلومات وتجعل حجب المعلومات القاعدة ومن توفيرها الاستثناء.

السياسة السادسة : لا يسع القائمون على عمليات غسل الأموال للحصول على عائد مرتفع لأموالهم التي يريدون غسلها، ولكن يسعون فقط إلى توظيفها لغرض إضفاء صفة الشرعية حتى يتمكنوا من المجاهرة علناً بمصدرها لذلك يقومون بتبييضها في البلدان النامية التي بها معدلات فائدة قليلة وأسعار الصرف غير مستقرة، وما زالت وسائل الرقابة فيها ضعيفة والقوانين والتشريعات المتعلقة بالأموال يمكن اختراقها بسهولة بما يؤدي إلى مؤشرات اقتصادية مضللة وينعكس سلباً على استقرار الأوضاع الاقتصادية بهذه البلدان.

هذا وقد أشار تقرير النزاهة الى أن هناك ثلاثة أسباب رئيسة لانتشار الفساد في العراق وهي:

١- اختيار القيادات من أهل الثقة والمعارف والأقارب والأصهار وليس من أهل الخبرة والكفاءة ونظافة اليد.

٢- تولى المسؤول الواحد الإشراف على أكثر من جهة حكومية.

٣-إسناد الأعمال والمقاولات والتوريدات بالأمر المباشر أو الممارسة المحددة وليس بالمزايدات والمناقصات.

وحيث إنَّ في عام ٢٠٠٧ أعلن تقرير النزاهة التابع لمجلس الوزراء في العراق عن نتائج دراسة أجراها كشف عن انتشار الفساد بكل صورة في كافة المواقع وفى كل المحافظات في العراق، كما أشارت الدراسة إلى انتشار الشعور لدى المواطنين بعدم الثقة في جدية الحكومة في محاربة الفساد، وقال المواطنون الذين سئلوا أنهم يرون أن تقديم الرشوة والهدايا والإكراميات لم تعد من الأمور الغريبة والموظف الصغير والمسؤول الكبير يتصرفان في المال العام لمصلحة كل منهما والمجاملات والاعتماد على الوساطة والمعارف أصبحت من الأمور الشائعة جداً لتخليص الإجراءات والحصول على الحقوق، حيث قال ٧٥% من المسؤولين إنهم قدموا بأنفسهم رشاوى وهدايا وإكراميات للحصول على حقوقهم، كما قال ٧٤% منهم أنهم لجؤوا أكثر من مرة إلى المعارف والوسطاء لتسهيل الإجراءات وبدون ذلك كان الحصول على الحق مستحيلاً وقال ٦٥% منهم أنهم يعرفون موظفين ومسؤولين حققوا ثروات من المال الحرام، كما قال ٤٠% منهم أنهم يعرفون موظفين يحتالون بطرق مختلفة لسرقة المال العام.

وهنا وفي وضع الفساد في العراق لابد لنا من الاشارة إلى تقرير منظمة الشفافية الدولية الذى يصدر سنوياً ويرصد معدلات الفساد في دول العالم، في هذا التقرير عن عام ٢٠١١ احتل العراق مركزاً متقدماً عالمياً من ١٨٣ دولة، متراجعة ١٤ مركزاً عن ترتيبها عام ٢٠١٠ بما يشير إلى أن الفساد ما زال يستشرى في العراق.

رؤية مستقبلية للحد من ظاهرة الفساد الإداري ومكافحته

المصدر: من إعداد الباحث استرشاداً بكثير من المراجع التي وردت في متن البحث.

المبحث الرابع

الدراسة الميدانية

(التحليل الإحصائى لفروض البحث)

مقدمة:

قام الباحث باختبار فروض البحث إحصائياً باستخدام برنامج SPSS19 و باستخدام الأساليب الإحصائية الوصفية، كذلك واستخدام معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة والتابعة لكل فرض من فروض الدراسة، وذلك من أجل معاملات الارتباط بين هذه المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة لتحديد قوة العلاقة بين هذه المتغيرات.

أولاً: اختبار ثبات المقاييس المستخدمة في البحث:

قام الباحث بإجراء اختبارات معاملي صدق وثبات المقاييس على عينة البحث ، وتم حساب معامل الثبات باستخدام طريقة ألفا كرونباخ (Cropnbach's Alpha) وذلك لبحث مدى الاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية في تعميم النتائج، وكذلك تم حساب معامل الصدق وفقاً لما تضمنته البيانات الأولية وهي البيانات الخاصة بالجانب الميداني للبحث والتي تم تجميعها لاختبار فروض البحث، وتم حساب معامل الثبات النهائي لآراء عينة البحث

معامل الثبات للاستبيان، وفى هذا المقياس نجد أن الحد الأدنى المقبول هو (٠,٧)، ويمكن أن ينخفض إلى (٠,٦) في الأبحاث الاستكشافية، وترتبط قيمة هذا المقياس بعدد مفردات العينة بشكل إيجابي، حيث إنه كلما زاد عدد المفردات زادت قيمة الثبات، ويعتمد حساب ألفا كرونباخ على مستوى معاملات الارتباط بين عبارات ومقاييس الفساد الإداري.

والجدول الآتي يوضح قيمة معامل الثبات لمؤشرات الفساد الإداري وتأثيره على مستوى تدني المعيشة وعدم تفعيل القوانين والقواعد والعقوبات الرادعة.

الجدول (١) قيمة معامل الثبات لمؤشرات ومقاييس الفساد الإداري

مؤشرات ومقاييس الفساد الإداري	معامل الثبات Cronbuch's Alpha
الفساد الإداري	٠,٧٨
تدني مستوى المعيشة	٠,٧٥
عدم تفعيل القواعد والقوانين والعقوبات الرادعة	٠,٧٣

المصدر: تم الحصول على بيانات الجدول من مخرجات الحاسب الالي وبرنامج SPSS19

من الجدول السابق تستخلص الدراسة ما يلي :

إن قيمة معامل ألفا كرونباخ لمقاييس الفساد الإداري في البحث جميعها أكبر من (٠,٧) وبالتالى فإن قيم معامل الثبات مقبولة لجميع الأسئلة، فقد تراوحت قيمة معامل الثبات للفساد الإداري (٠,٧٨) بالنسبة لقائمة الاستقصاء وكذلك قيمة معامل الثبات لتدني مستوى المعيشة في قائمة الاستقصاء (٠,٧٥)، وكذلك قيمة معامل الثبات لعدم تفعيل القواعد والقوانين والعقوبات التأديبية في قائمة الاستقصاء (٠,٧٣)، فضلاً عن تمتع هذه الأجزاء أيضاً بالصدق

(إذ إنّ قيمة معامل الصدق تساوى الجذر التربيعى لمعامل الثبات)، وبالتالي يمكن القول إنها معاملات ذات دلالة جيدة لأغراض البحث ويمكن الاعتماد عليها في تعميم النتائج .

ثانياً: إختبار الفرض الأول:

ينص الفرض الأول على ما يلي:

توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تدني المستوى المعيشة للموظفين وانتشار ظاهرة الفساد الإداري في المؤسسات موضوع البحث. لإثبات هذا الفرض قام الباحث بتحديد المتغير المستقل وهو الفساد الإداري الذى يؤثر في التابع ، وهو تدني مستوى المعيشة والذي يتكون من عدة متغيرات فرعية.

وقد كانت نتائج التحليل الإحصائي باستخدام الأساليب الإحصائية الوصفية على مستوى المنظمات عينة البحث كما هو موضح بالجدول الآتي :

الجدول (٢)

المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لمفهوم الفساد الإداري للموظفين الذين يعملون في المؤسسات موضع البحث

م	الفساد الإداري هو	المتوسط الحسابى	الترتيب	الانحراف المعيارى
١	جميع المحرمات والمكروهات شرعاً	٤,٣٩	٣	٠,٥٩٧
٢	ظاهرة غير أخلاقية وهى الخروج عن المعايير والتقاليد الأخلاقية والسلوكية للمجتمع	٣,٣٤	٤	٠,٦١٥
٣	انحراف سلوك الموظف عن المعايير المتفق عليها لتحقيق أهداف وغايات خاصة	٤,٧٥	٢	٠,٦١٢
٤	سوء استعمال السلطة العامة التي أوتمن عليها الموظف للحصول على مكاسب شخصية مع الإضرار بالمصلحة العامة	٤,٣٢	٥	٠,٦٤٩
٥	سلوك غير سوى للموظف مخالف للقانون واللوائح والتعليمات والأخلاق	٤,٨٣	١	٠,٢٢٤

المصدر: تم الحصول على بيانات الجدول من مخرجات الحاسب الآلي لبرنامج SPSS19

من الجدول السابق تستخلص الدراسة ما يلي:

إن الفساد الإداري هو جميع المحرمات والمكروهات شرعاً بمتوسط حسابي (٤,٣٩) وبإنحراف معياري ٠,٥٩٧، كذلك فإن الفساد الإداري يعني ظاهرة غير أخلاقية وهى الخروج عن المعايير والتقاليد الأخلاقية والسلوكية للمجتمع بمتوسط حسابي (٤,٣٤) وانحراف معياري (٠,٦١٥)، كذلك فالفساد الإداري هو إنحراف سلوك الموظف عن المعايير

المتفق عليها لتحقيق أهداف وغايات خاصة بمتوسط حسابي (٤,٧٥) وانحراف معياري (٠,٦١٢)، كذلك الفساد الإداري هو سوء استعمال السلطة العامة التي أؤتمن عليها الموظف للحصول على مكاسب شخصية مع الإضرار بالمصلحة العامة بمتوسط حسابي (٤,٣٢) وانحراف معياري (٠,٦٤٩) كذلك فالفساد الإداري هو سلوك غير سوي للموظف مخالف للقانون واللوائح والتعليمات والأخلاق بمتوسط حسابي (٤,٨٣) وانحراف معياري (٠,٢٢٤).

الجدول (٣)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومعامل الارتباط لأسباب تفشي انتشار ظاهرة الفساد الإداري في المؤسسات

موضوع البحث

م	متغيرات أسباب تفشى وإنتشار الفساد الإداري في المنظمات موضع البحث	المتوسط الحسابى	الترتيب	الانحراف المعيارى
١	فساد النظام الإداري كاملاً	٤,٨٢	١	٠,٣٨٧
٢	عدم وضع الشخص المناسب في المكان المناسب	٤,٧١	٢	٠,٤٥٨
٣	عدم وضوح الواجبات والمسؤوليات للموظف	٤,٢٧	٧	٠,٦٨٨
٤	عدم وجود هيكل تنظيمى جيد يتضمن إرشادات وتوجيهات إدارية لسلوك الموظفين والعاملين	٤,٦٧	٣	٠,٤٧٧
٥	التكليف الخاطئ للأشخاص المسؤولين	٤,٠٤	٨	٠,٩٧٦
٦	عدم وجود رادع أو عقاب	٤,٣٦	٦	٠,٧٤٣
٧	وجود بيئة صالحة لتفشى أمراض المجتمعات من وساطة ومحسوبية وسرقة واختلاس وأمراض أخرى	٤,٥٨	٤	٠,٦٢١
٨	إهمال التقارير السنوية وتقويم الأداء ومعايير الترقية	٤,٤٧	٥	٠,٥٠٥
٩	عدم احترام أوقات ومواعيد العمل في الحضور والانحراف	٣,٩٦	٩	٠,٨٥٢
١٠	التراخي والتكاسل وعدم تحمل المسؤولية	٣,٩٣	١٠	٠,٩٨٦

المصدر: تم الحصول على بيانات الجدول من مخرجات الحاسب الآلى لبرنامج SPSS19

من الجدول السابق تستخلص الدراسة ما يلي :

وجود عدد كبير من الموظفين يرون أن الفساد الإداري يحدث نتيجة فساد النظام الإداري كاملاً بمتوسط حسابي (٤,٨٢) وانحراف معياري (٠,٣٨٧)، وكذلك عدم وضع الشخص المناسب في المكان المناسب بمتوسطة حسابي (٤,٧١) وانحراف معياري (٠,٤٥٨)، وكذلك عدم وجود هيكل تنظيمى جيد يتضمن إرشادات وتوجيهات إدارية لسلوك الموظفين والعاملين بمتوسط حسابي (٤,٦٧)، وبانحراف معياري (٠,٤٧٧)، وكذلك إهمال التقارير السنوية وتقويم الأداء ومعايير الترقية بمتوسط حسابي (٤,٤٧)، وانحراف معياري (٠,٥٠٥)، وعدم وجود رادع أو عقاب بمتوسط حسابي (٤,٣٦)، وانحراف معياري (٠,٧٤٣) وعدم وضوح الواجبات والمسؤوليات للموظف بانحراف معياري (٤,٢٧) ومتوسط حسابي (٠,٦٨٨)، وكذلك التكليف الخاطئ للأشخاص المسؤولين بمتوسط حسابي (٤,٠٤) وانحراف معياري (٠,٩٧٦)، و كان هناك قلة من الموظفين يرون أن الفساد الإداري يحدث نتيجة عدم احترام أوقات ومواعيد العمل في الحضور والانصراف بمتوسط حسابي (٣,٩٦) وبانحراف معياري (٠,٨٥٢)، فضلاً عن التراخي والتكاسل وعدم تحمل المسؤولية.

جدول (٤)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومعامل الارتباط للمتغيرات الخاصة بمستوى تدني المعيشة للموظف والتي تساعد على ارتكاب الفساد الإداري في المؤسسات التي يعمل بها موضع البحث

م	المتغيرات الخاصة بتدنى مستوى المعيشة للموظف والتي لها دور كبير في إنتشار الفساد الإداري في المؤسسة التي يعمل بها	المتوسط الحسابى	الترتيب	الانحراف المعيارى	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	دلالة الفروق
١	سوء الأوضاع المعيشية للموظف مثل عدم توزيع الدخول بالتساوي	٤,٥٥	٢	٠,٧٢٣	٠,٧١٨**	٠,٠١	معنوى
٢	قلة الأجور والمرتبات التي يحصل عليها الموظف وعدم كفايتها لتلبية إشباع حاجاته وسد متطلباته العائلية	٤,٦٤	١	٠,٥٨٢	٠,٥٦٧**	٠,٠١	معنوى
٣	الأسعار والخدمات التي يحتاج إليها الموظف نتيجة لظهور السوق السوداء وانخفاض القوة الشرائية للأجر والراتب	٤,٤٣	٤	٠,٠٧٦	٠,٨٤٨**	٠,٠١	معنوى
٤	قلة الحوافز المادية التي يحصل عليها الموظف	٤,٠٩	٦	٠,٠٨٣	٠,٧٧١**	٠,٠١	معنوى
٥	ضعف الحوافز المعنوية التنظيمية التي يحصل عليها الموظف	٤,٠١٣	٧	٠,٠٧١	٠,٦٣٢**	٠,٠١	معنوى
٦	عدم تحقيق العدالة والمساواة بين جميع المواطنين دون تمييز وعدم العمل على تحسين دخولهم وعدم تحسين المستوى المعيشة الخاص بهم	٤,٥٢	٣	٠,٦٣٠	٠,٥٣٠**	٠,٠١	معنوى
٧	رغبة الموظف في حياة أعلى من مستوى حياته العادية بإرتكاب بعض الممارسات الفاسدة لتوفير الأموال المطلوبة لتحقيق أسلوب الحياة المرتفع عن دخله الحقيقى	٤,١٦	٥	٠,٨٤١	٠,٦٥١**	٠,٠١	معنوى

*توضح درجة المعنوية بمعدل ثقة ٩٥% **توضيح درجة المعنوية بمعدل ثقة ٩٩%

المصدر: تم الحصول على بيانات الجدول من مخرجات الحاسب الآلي لبرنامج SPSS19

من الجدول السابق تستخلص الدراسة ما يلي:
اتفاق جميع أفراد عينة البحث على أن (مستوى تدني المعيشة له دور كبير في انتشار الفساد بين الموظفين) كقلّة الأجور والمرتبات التي يحصل عليها الموظف وعدم كفايتها لتلبية إشباع حاجاته وسد متطلباته العالية لها دور كبير في انتشار الفساد الإداري في المؤسسة بمتوسط حسابي (٤,٦٤) وبانحراف معياري (٠,٥٨٢) وكذلك سوء الأوضاع المعيشية مثل عدم توزيع الدخول بالتساوي بمتوسط حسابي (٤,٥٥) وبانحراف معياري (٠,٧٢٣) وعدم تحقيق العدالة والمساواة بين جميع الموظفين دون تمييز وعدم العمل على تحسين دخولهم وعدم تحسين المستوى المعيشى الخاص بهم بمتوسط حسابي (٤,٥٢) وبانحراف معياري (٠,٦٣٠) وكذلك الأسعار والخدمات التي يحتاج إليها الموظف نتيجة لظهور السوق السوداء وانخفاض القوة الشرائية للأجر والراتب بمتوسط حسابي (٤,٤٣) وبانحراف معياري (٠,٠٧٦)، وقلة الحوافز المادية التي يحصل عليها الموظف بمتوسط حسابي (٤,٠٩) وبانحراف معياري (٠,٠٨٣)، وضعف الحوافز المعنوية التنظيمية التي يحصل عليها الموظف بمتوسط حسابي (٤,٠٣) وانحراف معياري (٠,٠٧١)، ورغبة الموظف في حياة أعلى من مستوى حياته العادية بارتكاب بعض الممارسات الفاسدة لتوفير الأموال المطلوبة لتحقيق أسلوب الحياة المرتفع عن دخلهم الحقيقي بانحراف معياري (٤,١٦) ومتوسط حسابي (٠,٥٤١).

بالنسبة لعلاقة الارتباط : توجد علاقة ارتباط قوية بين متغيرات مستوى تدني المعيشة وأسباب انتشار الفساد الإداري وهذه العلاقة قوية ومرتفعة وهى معنوية عند مستوى معنوية (٠,٠١) حيث وجدت الدراسة بأن قلة الأجور والحوافز المادية والمعنوية وعدم تحقيق العدالة من المتغيرات التي تساعد على انتشار الفساد الإداري

الجدول (٥)

نتائج تحليل معامل الانحدار ومعامل التحديد لاختبار أثر تغييرات تدني مستوى المعيشة على انتشار الفساد الإداري

في المنظمات عينة البحث

المتغير المتغير التابع المستقل	معامل الانحدار β	مستوى المعنوية	معامل التحديد R^2
الفساد الإداري	٠,٨٩	٠,٠٠١	%٩٢,٢

المصدر: تم الحصول على بيانات الجدول من مخرجات الحاسب الآلى لبرنامج SPSS19

من الجدول السابق تستخلص الدراسة ما يلي:

١- تشير النتائج إلى أن معامل الانحدار β (بيتا ٠,٨٩) وهذا يعنى أن العلاقة بين الفساد الإداري ومستوى تدني المعيشة هي علاقة طردية موجبة وأن قوة هذه العلاقة هي عند مستوى معنوية (٠,٠١).

٢- يبلغ معامل التحديد (R^2 = ٩٢,٢%) وهذا يعنى أن الفساد الإداري لديه القدرة على تفسير (٩٢,٢%) من التغير في مستوى تدني المعيشة بالنسبة للموظفين في المنظمات موضوع البحث.

وبذلك يمكن القول إنَّ جميع النتائج والتحليلات الإحصائية تشير إلى ثبوت صحة الفرض الأول.

ثالثاً: اختبار الفرض الثاني:

ينص الفرض الثاني على ما يلي :

توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين عدم تفعيل القواعد القانونية والعقوبات الرادعة للموظفين وانتشار ظاهرة الفساد الإداري في المؤسسات موضوع البحث . لإثبات هذا الفرض قام الباحث بتحديد المتغير المستقل وهو الفساد

الإداري الذي يؤثر في المتغير التابع وهو عدم تفعيل القواعد القانونية والعقوبات الرادعة والذي يتكون من عدة متغيرات فرعية. وقد كانت نتائج التحليل الإحصائي باستخدام الأساليب الإحصائية الوصفية على مستوى المنظمات عينة البحث كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول (٦)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومعامل الارتباط للمتغيرات الخاصة بالقواعد القانونية والعقوبات التأديبية للموظف والتي تساعد على ارتكاب الفساد الإداري في المنظمات التي يعمل بها موضوع البحث

م	المتغيرات الخاصة بعدم تفعيل القواعد القانونية والعقوبات التأديبية والتي لها دور كبير في انتشار الفساد الإداري في المنظمة التي يعمل بها الموظف	المتوسط الحسابى	الترتيب	الانحراف المعيارى	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	دلالة الفروق
١	غموض القوانين التي تنظم العمل وإمكانية تفسيرها بطرق مختلفة وضعف تطبيقها	٤,٨٠	٥	٠,٥٠٤	٠,٦١٩**	٠,٠١	معنوى
٢	صعوبة الكشف عن حالات الفساد حال وقوعها	٤,٩٢	١	٠,٣٨٨	٠,٦١٨**	٠,٠١	معنوى
٣	صعوبة مراقبة سلوك الموظفين داخل المؤسسة	٤,٤٤	٦	٠,٣٦٩	٠,٥٦٧**	٠,٠١	معنوى
٤	حرية تصرف الموظفين داخل المؤسسة في إصدار بعض القرارات	٤,٤٠	٧	٠,٤٦٢	٠,٧٧١**	٠,٠١	معنوى
٥	انخفاض العقوبات المقررة على جرائم الفساد لمن ثبت إدانته والتغاضى عن ممارستهم الفاسدة	٤,٩٠	٤	٠,٤٩٦	٠,٥٣٠**	٠,٠١	معنوى
٦	غياب الجهات الرقابية وغياب سيادة القانون	٤,٩١	٣	٠,٤٦٠	٠,٤٤٦*	٠,٠٥	معنوى
٧	إفتقار القواعد والقوانين والعمليات إلى الشفافية داخل المؤسسة	٤,٩٥	٢	٠,٣٧٧	٠,٤١٧*	٠,٠٥	معنوى
٨	القيم والعادات والتقاليد التي تربى عليها الموظف	٣,٨٠	١٠	٠,٣٦٨	٠,٧٥٨**	٠,٠١	معنوى
٩	غياب الثقة في تطبيق المثل الإنسانية وانعدام الضمير وضعف الضوابط الأخلاقية	٤,١٥	٨	٠,٤٠٥	٠,٨٠٣**	٠,٠١	معنوى
١٠	سلوك القادة والرؤساء في العمل بالمؤسسة حيث أنهم يمثلون القدوة الحسنة والتي إذا ما صلحت صلح الرعية وإذا ما فسدت فسدت بقية الرعية	٣,٨٥	٩	٠,٣١٨	٠,٧٥٦**	٠,٠١	معنوى
١١	قصور دور وسائل الإعلام في كشف وفضح الممارسات الفاسدة التي تحدث في المؤسسة	٣,٥٠	١١	٠,٣٠٥	٠,٦٥٦**	٠,٠١	معنوى

*توضح درجة المعنوية بمعدل ثقة ٩٥% **توضيح درجة المعنوية بمعدل ثقة ٩٩%

المصدر: تم الحصول على بيانات الجدول من مخرجات الحاسب الآلي لبرنامج SPSS19

من الجدول السابق يستخلص الباحث ما يلي:

يوجد اتفاق عام بين جميع الموظفين عينة البحث على أن عدم تفعيل القواعد القانونية والعقوبات الرادعة لها دور كبير جداً في ظهور وانتشار الفساد الإداري في المؤسسات عينة البحث فصعوبة الكشف عن حالات الفساد وقت وقوعها من أولى المتغيرات لانتشار الفساد الإداري بمتوسط حسابي (٤,٩٢) وانحراف معياري (٠,٣٨٨)، وكذلك افتقار القواعد والقوانين والعمليات إلى الشفافية داخل المؤسسة بمتوسط حسابي (٤,٩٥) وانحراف معياري (٠,٣٧٧)، وكذلك غياب الجهات الرقابية وغياب سيادة القانون بمتوسط حسابي (٤,٩١) وانحراف معياري (٠,٤٦٠)، كذلك انخفاض العقوبات المقررة على جرائم الفساد لمن ثبتت إدانته والتغاضي عن ممارستهم الفاسدة بمتوسط حسابي (٤,٩٠) وانحراف معياري (٠,٤٩٦) و غموض القوانين التي تنظم العمل وإمكانية تفسيرها بطرق مختلفة بمتوسط حسابي (٤,٨٠) وانحراف معياري (٠,٥٠٤)، وكذلك صعوبة مراقبة سلوك الموظف داخل المؤسسة بمتوسط حسابي (٤,١٤) وانحراف معياري (٠,٣٦٩)، وكذلك حرية تصرف الموظفين داخل المؤسسة في إصدار بعض القرارات بمتوسط حسابي (٤,٤٠) وانحراف معياري (٠,٤٦٢) وغياب الثقة في تطبيق المثل الإنسانية وانعدام الضمير وضعف الضوابط الأخلاقية بمتوسط حسابي (٤,١٥) وانحراف معياري (٠,٤٥٥)، كذلك سلوك القادة والرؤساء في العمل بالمنظمة بمتوسط حسابي (٣,٨٥) وبانحراف معياري (٠,٣١٨)، كذلك القيم والعادات والتقاليد الذى تربى عليها الموظف بمتوسط حسابي (٣,٨٠) وانحراف معياري (٠,٣٦٩)، كذلك قصور دور وسائل الأعلام في كشف وفضح الممارسات الفاسدة التي تحدث في المؤسسة بمتوسط حسابي (٣,٥٠) وانحراف معياري (٠,٣٠٥) وبالنسبة لعلاقة الارتباط، توجد علاقة ارتباط قوية وموجبة بين متغيرات عدم تفعيل

القواعد القانونية والعقوبات التأديبية وأسباب ظهور انتشار الفساد الإداري وهذه العلاقة قوية ومرتفعة وهى معنوية عند مستوى معنوية تتراوح ما بين (٠,٠٥ إلى ٠,٠١).

الجدول (٧)

نتائج تحليل معامل الانحدار ومعامل التحديد لاختبار أثر متغيرات عدم تفعيل القواعد القانونية والعقوبات التأديبية على انتشار الفساد الإداري في المؤسسات عينة البحث

المتغير المستقل	المتغير التابع	معامل الانحدار β	مستوى المعنوية	معامل التحديد R^2
الفساد الإداري		٠,٧٥	٠,٠١	%٨٣,١

المصدر: تم الحصول على بيانات الجدول من مخرجات الحاسب الآلي لبرنامج SPSS19

من الجدول السابق يستخلص الباحث ما يلي:

١-تشير النتائج إلى أن معامل الانحدار β (بيتا ٠,٧٥) وهذا يعني أنَّ العلاقة بين الفساد الإداري وعدم تفعيل القواعد القانونية والعقوبات الرادعة علاقة طردية موجبة وأنَّ قوة هذه العلاقة هي عند مستوى معنوية (٠,٠١)

٢- يبلغ معامل التحديد (R^2 = ٨٣,١%) وهذا يعنى أن الفساد الإداري لدية القدرة على تفسير (٨٣,١%) من التغير في عدم تفعيل القواعد القانونية والعقوبات الرادعة بالنسبة للموظفين في المؤسسات موضوع البحث.

وبذلك يمكن القول إنَّ جميع النتائج والتحليلات الإحصائية تشير إلى ثبوت صحة الفرض الثاني .

نتائج وتوصيات للبحث

أولاً: نتائج البحث:

١- عدم وجود تفعيل رادع قوى للفساد يقع على الموظف الكبير والصغير.

٢- عدم وجود وسائل اتصال فعالة بين مكتشفي الفساد والقادرين على مكافحته وإنزال العقاب بمرتكبيه.

٣- انخفاض الأجور والمرتبات وسوء توزيعها وعدم ربطها بالكفاءة ، وعدم تحقيق توازن بين مستلزمات المعيشة ومستويات الأجور وهذا من أهم الأسباب لتشجيع الموظف على ارتكاب الفساد ؛ إذ سيكون مضطراً الى هذا العمل والانخراط في جوانب الفساد الإداري لتغطية تكاليف المعيشة .

٤- عدم وضع نظام لاختيار وتعيين وترقية العاملين حسب الكفاءة والمؤهلات العلمية والعملية المطلوبة .

٥- قصور دور وسائل الإعلام في كشف وفضح الممارسات الفاسدة التي تحدث في هذه المؤسسات .

٦- التساهل مع بعض الفاسدين والتستر عليهم والتغاضي عن انحرافاتهم وممارستهم الفاسدة. وضعف الإجراءات المتخذة بحق الذين ثبتت إدانتهم بتهم الفساد ساعد على زيادة عدد الذين يمارسون الفساد وفي اتساع مساحته.

٧- عدم وضوح القواعد والنظم والتعليمات والاختلافات في تفسيرها وتغليب الاجتهادات الشخصية على روح القانون أسهم في إعطاء الفرصة لتغليب المصلحة الشخصية على

المصلحة العامة في عمليات اتخاذ القرارات في إنجاز المعاملات من خلال تكييف النصوص القانونية بحسب طبيعة المعاملة وليس بحسب القواعد والنظم والتعليمات.

٨- إن مستوى الوعي الثقافي التعليمي والاجتماعي ودرجة التحضير فضلاً عن مستوى إدراك وخطورة الفساد وأبعاده يقلّص من فرص انتشار الفساد الإداري في هذه المؤسسات، والعكس صحيح في ذلك وسيجعل فرص تأصل وتجذر الفساد أكبر في المؤسسات وسيصبح جزء من ثقافة هذه المؤسسات وبالتالي يمتد ليصبح جزءاً من ثقافة المجتمع.

٩- عدم وضع نظام للثواب والعقاب للموظف في المؤسسات بشكل متوازن ومتعادل وفعال، وعدم المساءلة.

ثانياً: توصيات البحث:

١- ضرورة حصول العاملين في هذه القطاعات على مرتبات كافية وضمان حوافز إضافية أخرى لهم حتى لا يحتاج الموظف ويذهب لأخذ الرشوة.

٢- العمل على زيادة المراقبة والمحاسبة وزيادة الوعي بالآثار القانونية لمخالفات الفساد، وإزالة كافة الإغراءات أمام السلوك غير الأخلاقي ، ووضع نظام مناسب للانضباط في هذه المؤسسات.

٣- ضرورة تجريم الفساد بكافة صورة وأشكاله المختلفة في المؤسسات مع وضع العقوبات الرادعة، والعمل على استرداد الأموال التي حصل عليها الفاسدون من ممارستهم الفاسدة.

٤- عرض القواعد والتعليمات والنظم الخاصة بالعمل بشكل واضح لا يقبل التغيرات المتعددة والإجتهادات الشخصية للمتعاملين والعاملين في المؤسسات ، والرجوع إلى مصادر هذه التعليمات عند وجود لبس أو حاجة إلى توضيح شيء معين.

٥- تقوية العلاقة بين أجهزة الإعلام وأجهزة مكافحة الفساد الإداري حيث تعمل الأولى على نشر حالات الفساد التي يتم مكافحتها من قبل الأخرى بهدف نقل الصورة واضحة عما تحققه هذه الأجهزة من إنجازات، ونشر الوعي بين المواطنين من حيث تبادل المعلومات حول وقائع الفساد والمتورطين فيها، مع الضمان الأمني والوظيفي لمن يبلغ عن حالات الفساد.

٦- الحد من البيروقراطية المعقدة والروتين والحد من وضع العراقيل أمام مصالح المواطنين وتبسيط الإجراءات وسرعة إنجاز المعاملات إلى الحد الذى لا يتيح للموظف سهولة التلاعب ولكيلا يلجأ المواطن إلى طرق ملتوية لإنهاء معاملته وتيسير أمره بالرشوة والمحسوبية والمحاباة إلى غير ذلك.

٧- العمل على عقد دورات تدريبية وعمل ندوات للعاملين بل وللمواطنين أيضاً لتوضيح خطورة الفساد الإداري والتعرف عليه وطرق محاربته .

٨- تمكين المواطنين من الإطلاع على القوانين والأنظمة بسهولة ويسر وإعلان تلك الأنظمة والقرارات في أماكن بارزة من مقرات الإدارات العامة والاستماع إلى آراء المختصين أو المعنيين بها.

٩- تفعيل مبدأ المساءلة، والتوسع في إستخدام أساليب الثواب والعقاب وفق شروط وضوابط محددة ونتائج ومعايير قياس كفاءة الأداء، والعمل على عملية جعل تقويم أداء الموظفين والمؤسسات عملية مستمرة للكشف عن الانحرافات وتصحيحها بصورة مستمرة ، والحيلولة دون استمرار هذه الانحرافات لتصبح جزءاً من الثقافة السائدة في المنظمة.

١٠- إلزام المؤسسات بضرورة إعادة هيكلة إدارتها واستخدام آليات الكشف عن حالات الفساد الإداري واعتماد التكنولوجيا المتطورة التي يمكن أن تسهم في التخلص من الكثير من حالات الفساد الإداري.

١١- نشر كتاب يتناول الحديث عن الفساد الإداري، تعريفه، أسبابه، كيفية محاربته داخل كل وحدة إدارية.

١٢- ضرورة تفعيل دور الرقابة الإدارية والمالية واستخدام الوسائل العملية في ممارسات أعمال هذه الأجهزة وإعطائها الصلاحيات اللازمة لممارسة عملها، والعمل على تفعيل القوانين ووسائل الردع.

١٣- تفعيل وسائل الوقاية من الفساد بدلاً من التركيز على وسائل العلاج فقط وذلك من خلال مراجعة التشريعات والقوانين والأنظمة وأساليب العمل، وعلى الأخص تلك التي لها مساس مباشر بالمواطنين.

١٤- تحديد مهام كل موظف عامل بالمؤسسة بشكل واضح ومنحه الصلاحيات اللازمة لإنجاز عمله وتحفيزه على القيام بالواجب ، وعدم ارتكاب المخالفات عن طريق الترغيب والترهيب.

هوامش البحث

١- هناء يماني: الفساد الإداري وعلاجه من منظور إسلامى، من الموقع:

http://www.scc-online.net/thaqafa/th1.htm

٢- نقماري سفيان: الإطار الفلسفي والتنظيمي للفساد الإداري والمالي ، المتلقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التبسير، جامعة محمد خيصر، بسكرة ، الجزائر، (٢٠١٢) يومى ٦ و٧ مايو .

٣- ظاهرة الفساد الإداري والمالي ، النزاهة ، نشرة دورية ، العدد٣ سنة ٢٠٠٧م .

٤- عبدالقادر جبريل فرج جبريل : الفساد الإداري عائق الإدارة والتنمية والديمقراطية ، بحث ماجستير في إدارة الأعمال ، الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالى ، ٢٠١٠ .

٥- مديرية التربية بمحافظة ديالى ، القسم القانوني : بيانات غير منشورة، ٢٠١٣.

٦- مديرية الكهرباء بمحافظة ديالى ، القسم القانوني : بيانات غير منشورة، ٢٠١٣.

٧- المجالس المحلية بمحافظة ديالى ، من قسم التحقيقات بالمجلس المحلى: بيانات غير منشورة، ٢٠١٣.

٨- على محمد سعد : دور الحوكمة في مكافحة الفساد وتعزيز الرقابة على الأموال، المؤتمر العلمى عن دور الأجهزة الرقابية في مكافحة الفساد المالي والإداري في مصر، القاهرة ، دار الضيافة، جامعة عين شمس ، المجلد الأول ، ٢٠١٣، يوم ٢٠ أبريل ، ص ص ١٤٧ : ١٨٢ .

٩- صفوت مصطفى محمد إبراهيم : مدخل مقترح لتطوير نظم الرقابة الداخلية للحد من الفساد في الوحدات الإدارية الحكومية ، المؤتمر العلمى عن دور الأجهزة الرقابية في مكافحة الفساد المالي والإداري في مصر، القاهرة ، دار الضيافة ، جامعة عين شمس ، المجلد الأول ، ٢٠١٣، يوم ٢٠ أبريل ، ص ص ٧٣ : ١١٢ .

١٠- عبدالله الحسيني السعيد السنباطي : مدخل الابتكارات والإبداعات الإدارية والمالية لتطوير المنظمات العامة وحوكمة الشركات ومكافحة الفساد ، المؤتمر العلمى عن دور الأجهزة الرقابية في مكافحة الفساد المالي والإداري في مصر، القاهرة ، دار الضيافة ، جامعة عين شمس ، المجلد الثاني ،٢٠١٣، يوم ٢٠ أبريل ، ص ص ٤٦٧ : ٥٠٨ .

١١- عقوب بن رشاد القديم : الفساد الإداري دراسة ميدانية للأجهزة الحكومية في محافظة حفر الباطن ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، جامعة عين شمس ، المجلد الثانى، العدد الثانى ،٢٠١١، ص ص ٣٦١: ٣٩١ .

١٢- صالح بن رحيل بن رشود العنزي : أثر تقرير الشفافية في مكافحة الفساد الإداري بالمنظمات العامة مع التطبيق على المملكة العربية السعودية ، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٠١٢ ، ص ص ١: ١٥٠ .

١٣- محمود محمد عطية معابرة : الفساد الإداري وعلاجه في الفقه الإسلامي ، دراسة مقارنة بالقانون الإداري الأردني ، رسالة دكتوراه ، كلية الدراسات العليا ، الجامعة الأردنية ، ٢٠١٠ ،كانون الثانى ، ص ص ١: ٣٠٠ .

١٤- عبدالقادر جبريل فرج جبريل: الفساد الإداري عائق الإدارة والتنمية والديمقراطية ، رسالة ماجستير، الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي .٢٠١٠

١٥- أحمد هاشم الصقال : ظاهرة الفساد الإداري . هل أصبحت جزءاً من ثقافة المجتمع ، مكتب المفتش العام ، وزارة التجارة ،٢٠١٠، ص٧ .

١٦- عصام الدين موسى شريف أبوالعلا : تهريب رؤوس الأموال الناتجة عن الفساد من مصر خلال (١٩٩١-٢٠١١) ورؤية مستقبلية للعلاج ، المؤتمر العلمي عن دور الأجهزة الرقابية في مكافحة الفساد المالي والإداري في مصر، القاهرة ، دار الضيافة ، جامعة عين شمس ، المجلد الأول ، يوم ٢٠ أبريل ، ص٢٧٩ .

١٧- منى العطار : الفساد المالي والإداري ، المؤتمر العلمي عن دور الأجهزة الرقابية في مكافحة الفساد المالي والإداري في مصر ، القاهرة ، دار الضيافة ، جامعة عين شمس ، المجلد الثانى ، يوم ٢٠ أبريل ، ص ص ٤٢٧ : ٤٢٨ .

١٨- ساهر عبد الكاظم : الفساد الإداري ، أسبابه وآثاره وأهم أساليب المعالجة ، دائرة المفتش العام ، قسم التفتيش العام ، مصر ،٢٠١٣، ص ص ٤: ٨.

١٩- فاتن سيد خميس عطية : الفساد المالي والإداري ، دارسة نظرية تحليلية للأسباب والظواهر ، المؤتمر العلمي عن دور الأجهزة الرقابية في مكافحة الفساد المالي والإداري في مصر ، دار الضيافة ، جامعة عين شمس ، المجلد الثاني ،٢٠١٣، يوم ٢٠ أبريل ، ص ٤٠٤ .

٢٠- ماجد إليا : الفساد الإداري ، أسبابه وطرق علاجه،٢٠١٣ ، من الموقع : www.trnasparoncy.rog

٢١- قاسم نايف علوان : تأثير العدالة التنظيمية على انتشار الفساد الإداري ، دراسة ميدانية ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية الاقتصاد ، جامعة التحدي ، ليبيا،٢٠٠٧ ، العدد ٧ ، ص ص ٦٢: ٦٣ .

٢٢- شحاته أبوزيد شحاته : سرطان الفساد المالي والإداري ، المؤتمر العلمي عن دور الأجهزة الرقابية في مكافحة الفساد المالي والإداري في مصر ، دار الضيافة ، جامعة عين شمس ، المجلد الأول،٢٠١٣ ، ص ١١٣: ١٢٥.

٢١- هيثم محمد عبدالقادر : الفساد المالي والإداري وأثره على التنمية في مصر ، المؤتمر العلمي عن دور الأجهزة الرقابية في مكافحة الفساد المالي والإداري في مصر، دار الضيافة، جامعة عين شمس ، المجلد الأول،٢٠١٣ .

٢٢- محسن على الكتبى : السلوك التنظيمى بين النظرية والتطبيق ، مكتبة عبدالبدايم، الإسماعيلية ، الطبعة الأولى،٢٠٠٥ ، ص ٤٤٥: ٤٤٦ .

٢٣- فوزية على سلطان : استخدام دوائر الجودة لتحسين الأداء وإمكانية تطبيقها بالأجهزة الحكومية ، دراسة تطبيقية على محافظة الشرقية ومديرياتها ، رسالة ماجستير، كلية التجارة ، جامعة المنوفية،٢٠٠٢ ، ص ١٣٧: ١٣٨.

٢٤- عبدالله الحسيني السعيد السنباطي : مدخل الابتكارات والإبداعات الإدارية والمالية لتطوير المنظمات العامة وحوكمة الشركات ومكافحة الفساد، مصدر سبق ذكره،٢٠١٣.

٢٥- محسن على الكتبي : السلوك التنظيمي بين النظرية والتطبيق، مصدر سبق ذكره.

٢٦- ظاهرة الفساد الإداري والمالي ، النزاهة، مصدر سبق ذكره.

٢٧- منى العطار : الفساد المالي والإداري ، المؤتمر العلمي عن دور الأجهزة الرقابية في مكافحة الفساد المالي والإداري في مصر، مصدر سبق ذكره.

28- Bernard Ball (2004): Keeping and eye on the keeper: prison corruption and it control, journal of management, vol. 42, N.9, pp. 13: 15.

29- Ernest Jordan & David Musson (2004): "Corporate Governance and IT Governace: Exploring the Board's perspective", December 2. http://ssrn.com.

٣٠- قاسم نايف علوان : تأثير العدالة التنظيمية على انتشار الفساد الإداري ، مصدر سبق ذكره.

٣١- نقماري سفيان : الإطار الفلسفي والتنظيمي للفساد الإداري والمالي ، مصدر سبق ذكره.

٣٢- علي لطفي ، مصدر سبق ذكره.

٣٣- ساهر عبد الكاظم : الفساد الإداري ، أسبابه وآثاره وأهم أساليب المعالجة، مصدر سبق ذكره.

٣٤- عبدالله الحسيني السعيد السنباطي : مدخل الابتكارات والإبداعات الإدارية والمالية لتطوير المنظمات العامة وحوكمة الشركات ومكافحة الفساد، مصدر سبق ذكره.

35- Lal Balkaran (2003): The Role of Accountatns and auditors in Fighting corruption, Guyana journal, website, http://www.guyana.journal.com, corrupt hthml.

36- Fred M. Siame, pp.12-13.

37- Transparency International (2009): (Policy and Research Department) working paper, No. 5/2002, (Berlin: Transparency international, pp 2: 3).

٣٨- فاتن سيد خميس عطية : الفساد المالي والإداري ، دارسة نظرية تحليلية للأسباب والظواهر ، مصدر سبق ذكره.

٣٩- ظاهرة الفساد الإداري والمالي ، النزاهة، مصدر سبق ذكره.

40- Klitgard Robert (2004): International cooperation against corruption, finance and development: Marcy, p0 18.

٤١- أحمد هاشم الصقال : ظاهرة الفساد الإداري . هل أصبحت جزءاً من ثقافة المجتمع؟ ،مصدر سبق ذكره.

٤٢- ماجد إليا : الفساد الإداري ، أسبابه وطرق علاجه ، مصدر سبق ذكره.

٤٣- هالة سمير الغاوي ، ص ٣١٩:٣٢٧، مصدر سبق ذكره.

٤٤- علي لطفي ، مصدر سبق ذكره.

Abstract

The administrative corruption is one of the most dangerous outlines facing the countries especially in the developing countries , as it has penetrated deeply into the body of their communities and caused paralysis in the process of construction and economic development, including the economy, the financial and the administrative capability destruction. Accordingly, the state's inability to cope with the updates of the reconstruction and the infrastructure building which is necessary for their growth . In this way administrative corruption has become more like a serious epidemic threatening all institutions, whether public or private in all countries of the world. Wherefore, the researcher tries to diagnose this phenomenon, to identify its causes and to put an end to its spread by determining the extent of the relationship between the decline of the living standard of an employee and the spread of the corruption phenomenon, and identifying the extent of the relationship between the non- activation of the laws and deterrent penalties (sentence execution), and the spread of such phenomenon.

This study dealt with both the theoretical and the field aspects. In the theoretical one, we addressed the most important of the

previous studies on the administrative corruption and put an intellectual and philosophical framework for the administrative corruption.

This study is limited to address the concept of corruption, its causes and its negative effects on the individual , society and on the State – Institutions of the province of Diyala for the period from 2011 until 2013 on its field's part, where the sample, the research subject matter, is consist in three sectors , which are of the most important sectors being in direct contact with the life of Iraqi citizens, namely: Education – electricity – and local councils, due to the limits of time and cost. The study has been done in accordance with the data available to the researcher at the application location.

The study came up with these significant results as follows:

1 – Do not activate deterrent laws applied to the senior or junior ranking employee.

2 – The lack of a specified and unified system for the selection, the appointment or the promotion of the staff in institutions depending on the necessary scientific and practical efficiency.

3 – leniency policy with some corrupts and misprision them, shut eyes to their perversions and corrupt practices, and feebleness of actions taken against those found guilty helped to increase the number of people who engage in such corruption.

4 – Non– awareness of realizing serious level of the corruption and its dimensions which is obvious taking in consideration the decline in the cultural and Social awareness.

After highlighting the results of the study , we will mention the most important recommendations as follows:

1 – The necessity for criminalize all forms corruption of different institutions by inflicting deterrent penalties upon such dangerous phenomenon.

2 – Working to recover all the money obtained by means of corrupt practices by all means.

3 – Putting an end to the complex bureaucracy and routine, hindering difficulties and facilitating procedures at all levels concerning the work of state– institutions .

مصادر البحث

أولاً: المصادر العربية:

- أحمد هاشم الصقال : ظاهرة الفساد الإداري . هل أصبحت جزء من ثقافة المجتمع ، مكتب المفتش العام ، وزارة التجارة ،٢٠١٠، ص٧ .
- ساهر عبد الكاظم : الفساد الإداري ، أسبابه وآثاره وأهم أساليب المعالجة ، دائرة المفتش العام ، قسم التفتيش العام ، مصر،٢٠١٣ ، ص ٤: ٨.
- شحاته أبوزيد شحاته : سرطان الفساد المالي والإداري ، المؤتمر العلمي عن دور الأجهزة الرقابية في مكافحة الفساد المالي والإداري في مصر ، دار الضيافة ، جامعة عين شمس ، المجلد الأول،٢٠١٣ ، ص ١١٣: ١٢٥.
- صالح بن رحيل بن رشود العنزي : أثر تقرير الشفافية في مكافحة الفساد الإداري بالمنظمات العامة مع التطبيق على المملكة العربية السعودية ، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٠١٢ ، ص ١: ١٥٠ .
- صفوت مصطفى محمد إبراهيم : مدخل مقترح لتطوير نظم الرقابة الداخلية للحد من الفساد في الوحدات الإدارية الحكومية ، المؤتمر العلمي عن دور الأجهزة الرقابية في مكافحة الفساد المالي والإداري في مصر، القاهرة ، دار الضيافة ، جامعة عين شمس ، المجلد الأول،٢٠١٣ ، يوم ٢٠ أبريل ، ص ٧٣ : ١١٢ .
- ظاهرة الفساد الإداري والمالي ، النزاهة ، نشرة دورية ، العدد٣ سنة ٢٠٠٧م .
- عبدالقادر جبريل فرج جبريل : الفساد الإداري عائق الإدارة والتنمية والديمقراطية ، رسالة ماجستير، الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالى،٢٠١٠ .
- عبدالقادر جبريل فرج جبريل : الفساد الإداري عائق الإدارة والتنمية والديمقراطية ، بحث ماجستير في إدارة الأعمال ، الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالى ، ٢٠١٠ .

- عبدالله الحسينى السعيد السنباطى : مدخل الابتكارات والإبداعات الإدارية والمالية لتطوير المنظمات العامة وحوكمة الشركات ومكافحة الفساد ، المؤتمر العلمى عن دور الأجهزة الرقابية في مكافحة الفساد المالي والإداري في مصر، القاهرة ، دار الضيافة ، جامعة عين شمس ، المجلد الثانى،٢٠١٣ ، يوم ٢٠ أبريل ، ص ص ٤٦٧ : ٥٠٨ .
- عصام الدين موسى شريف أبوالعلا : تهريب رؤوس الأموال الناتجة عن الفساد من مصر خلال (١٩٩١-٢٠١١) ورؤية مستقبلية للعلاج ، المؤتمر العلمى عن دور الأجهزة الرقابية في مكافحة الفساد المالي والإداري في مصر، القاهرة ، دار الضيافة ، جامعة عين شمس ، المجلد الأول ، يوم ٢٠ أبريل ، ص٢٧٩ .
- عقوب بن رشاد القديم : الفساد الإداري دراسة ميدانية للأجهزة الحكومية في محافظة حفر الباطن ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، جامعة عين شمس ، المجلد الثانى، العدد الثانى،٢٠١١ ، ص ٣٦١: ٣٩١ .
- على محمد سعد : دور الحوكمة في مكافحة الفساد وتعزيز الرقابة على الأموال، المؤتمر العلمى عن دور الأجهزة الرقابية في مكافحة الفساد المالي والإداري في مصر، القاهرة ، دار الضيافة، جامعة عين شمس ، المجلد الأول،٢٠١٣ ، يوم ٢٠ أبريل ، ص ص ١٤٧ : ١٨٢ .
- فاتن سيد خميس عطية : الفساد المالي والإداري ، دارسة نظرية تحليلية للأسباب والظواهر ، المؤتمر العلمى عن دور الأجهزة الرقابية في مكافحة الفساد المالي والإداري في مصر ، دار الضيافة ، جامعة عين شمس ، المجلد الثانى،٢٠١٣ ، يوم ٢٠ أبريل ، ص ٤٠٤ .
- فوزية على سلطان : استخدام دوائر الجودة لتحسين الأداء وإمكانية تطبيقها بالأجهزة الحكومية ، دراسة تطبيقية على محافظة الشرقية ومديرياتها،٢٠٠٢.
- قاسم نايف علوان : تأثير العدالة التنظيمية على انتشار الفساد الإداري ، دراسة ميدانية ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية الاقتصاد ، جامعة التحدي ، ليبيا،٢٠٠٧ ، العدد ٧ ، ص ٦٢: ٦٣ .

- ماجد إليا : الفساد الإداري ، أسبابه وطرق علاجه،٢٠١٣ ، من الموقع : www.trnasparoncy.rog
- المجالس المحلية بمحافظة ديالي ، من قسم التحقيقات بالمجلس المحلى: بيانات غير منشورة، ٢٠١٣.
- محسن على الكتبي : السلوك التنظيمي بين النظرية والتطبيق ، مكتبة عبد البدايم، الإسماعيلية ، الطبعة الأولى،٢٠٠٥ ، ص ٤٤٥: ٤٤٦ .
- محمود محمد عطية معابرة : الفساد الإداري وعلاجه في الفقه الإسلامي ، دراسة مقارنة بالقانون الإداري الأردني ، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا ، الجامعة الأردنية ،٢٠١٠، كانون الثاني ، ص ١: ٣٠٠ .
- مديرية التربية بمحافظة ديالى ، القسم القانوني : بيانات غير منشورة، ٢٠١٣.
- مديرية الكهرباء بمحافظة ديالى ، القسم القانوني : بيانات غير منشورة، ٢٠١٣.
- منى العطار : الفساد المالي والإداري ، المؤتمر العلمي عن دور الأجهزة الرقابية في مكافحة الفساد المالي والإداري في مصر ، القاهرة ، دار الضيافة ، جامعة عين شمس ، المجلد الثاني ، يوم ٢٠ أبريل ، ص ٤٢٧ : ٤٢٨ .
- نقمارى سفيان : الإطار الفلسفي والتنظيمي للفساد الإداري والمالي ، المتلقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة محمد خيصر، بسكرة ، الجزائر،٢٠١٢، يومى ٦ و٧ مايو .
- هناء يماني: الفساد الإداري وعلاجه من منظور إسلامي، من الموقع: http://www.scc-online.net/thaqafa/th1.htm
- هيثم محمد عبدالقادر : الفساد المالي والإداري وأثره على التنمية في مصر ، المؤتمر العلمى عن دور الأجهزة الرقابية في مكافحة الفساد المالي والإداري في مصر، دار الضيافة، جامعة عين شمس ، المجلد الأول ، رسالة ماجستير، كلية التجارة ، جامعة المنوفية،٢٠١٣ ، ص ص ١٣٧: ١٣٨.

ثانياً: المصادر الأجنبية:

-Abbink Klceus Staff (2004): Rotation as an Anticorruption policy: An Experimental study-European, journal of political Economy, Elsevier, Vol. 20, New York.

-Arnold J. Heidenheimer and Michacl Johslon (2001): "Modernization and Corruption", article in the book of: politicul corruption: consepts and contexts, 3rd, Trnasction publishers, p. 253.

-Bernard Ball (2004): Keeping and eye on the keeper: prison corruption and it control, journal of management, vol. 42, N.9, pp. 13: 15.

-Charke George R. G. & UX Lixin Colin (2004): Privatization, Competition and Corruption: How characteristics of Bribe takers and payers Affect Bribes to Utilities, journal of public economics, Elsevier, Vol. 88, New York.

-Ernest Jordan & David Musson (2004): "Corporate Governance and IT Governace: Exploring the Board's perspective", December 2. http://ssrn.com .

-Gillian Dell (2005): Anti-Corruption conventions in the America: What Civial society can do to make them work, Transparency international, Berlin.

-Klitgard Robert (2004): International cooperation against corruption, finance and development: Marcy, p0 18.

-Lal Balkaran (2003): The Role of Accountatns and auditors in Fighting corruption, Guyana journal, website, http://www.guyana.journal.com, corrupt hthml.

-Transparency International (2009): (Policy and Research Department) working paper, No. 5/2002, (Berlin: Transparency international, pp 2: 3).

-Wilson John K., & Richard Damanis (2005): Corruption, Pulitical Competition and Environmental Pulicy, journal of Environmental Economics and Management Elsevier, Vol. 49, No.3, New York.